UNSMIL
United Nations Support Mission in Libya
بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

ترهونة – المقابر الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة المرتبطة بها في ليبيا

آب/ أغسطس 2024

"في 14 آب/أغسطس 2021، تلقيت معلومات تفيد بأنه قد تم انتشال جثث من مقابر جماعية في ترهونة. كان لدي شعور بأنني قد أعثر على أختي وزوجها من بين الجثث. كانوا مدنيين يعيشون بسلام في منطقة الهضبة في طرابلس. رحمهم الله. لا نطالب سوى بالعدالة."

– إفادة شقيق الضحية في مقابلة أجرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقد تم إبلاغه بأن أخته وزوجها من بين الذين انتشلوا من المقابر الجماعية.

المحتويات

أولاً: ملخص تنفيذي 7

ثانياً: المنهجية 11

ثالثاً: لمحة عن الكانيات 13

رابعاً: الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة من قبل الكانيات (2013 – 2020) 18

خامساً: الانتهاكات المرتكبة في ترهونة بعد دخول القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني في حزيران/ يونيو 2020 35

سادساً: اكتشاف مقابر جماعية في ترهونة (2020–2023) 40

سابعاً: المحاسبة عن التجاوزات والانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني 43

ثامناً. الاستنتاجات 59

تاسعاً. التوصيات 61

ملحق – القرارات والوثائق ذات الصلة 67

LIBYA
MALTA
Valleta
GREECE
Crete
MEDITERRANEAN SEA
TUNISIA
ALGERIA
EGYPT
NIGER
CHAD
SUDAN
Tarābulus (Tripoli)
Az Zāwiyah
Zuwārah
Al Khums
Al' Aziziyah
Tarhūnah
Zlīten
Mişrātah
Yafran
Gharyān
Nalut
Banī Walīd
Gulf of Sidra (Khalīj Surt)
Surt (Sidra)
Sīnāwīn
Dirj
Ghadāmis
Al Qaryah ash Sharqīyah
Wādī Zamzam
Wādī Tīmīni
Marsa al Brega
Ajdābiyā
Al Marj (Barce)
Banghāzī (Benghazi)
Al Bayḍā
Sūsah (Apollonia)
Darnah (Derna)
Tubruq (Tobruk)
Al' Adam
Libyan Plateau
Wādī al Farīḍ
Wādī al Hamīm
Sabkhat Shuraym
Al Jaghbūb
Hūn
Waddān
Marādah
Awjilah
Jālū
Zillah
Al Fuqahā
Ḥamādat de Tinrhert
Birāk
Adīrī
Ṣaḥrā' Awbārī
Awbārī
Sabhā
Tmassah
Umm al Arānib
Al' Uwaynāt
Marzūq
Ghāt
Ṣaḥrā' Marzūq
Al Qaṭrūn
Madrūsah
Taḥramīt
Al Wīgh
Wāw al Kabīr
Sarīr Kalanshiyū
Tāzirbū
Zighan
Sahrā' Rabyānah
Rabyānah
Al Kufrah
Al Jawf
Libyan Desert
Sarīr Tibastī
Toummo
Ma'ţan as Sarra
Al Awaynat
National capital
Major cities
Town
Major airport
International boundary
Expressway
Main road
Secondary road
0 100 200 300 km
0 100 200 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3787 Rev. 10 United Nations November 2015
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)

فهرس:

AVT: رابطة ضحايا ترهونة

DACOT: جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب

EUBAM: بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في ليبيا

FFM: بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا

GASIMP: الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين

GNA: حكومة الوفاق الوطني

GNC: المؤتمر الوطني العام

GNU: حكومة الوحدة الوطنية

ICC: المحكمة الجنائية الدولية

ICMP: اللجنة الدولية لشؤون المفقودين

ICPPED: الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

JERC: مركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل

LIGF: مقاتلو الجماعة الإسلامية الليبية

LNA: الجيش الوطني الليبي

MoJ: وزارة العدل

OHCHR: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

OPCAT: البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

SASG: المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا

SDF: قوة الردع الخاصة

UNODC: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

UNSMIL: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

UNSMIL HRS: دائرة حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

UNOSAT : مركز الفضاء التابع للأمم المتحدة

WGEID: مجموعة العمل المعنية بحالات الاختفاء القسري أو اللاطوعي

أولاً: ملخص تنفيذي

أثناء الحرب الأهلية التي اندلعت في غرب ليبيا في الفترة 2019 – 2020، شكلت مدينة ترهونة التي تبعد 90 كيلومتراً جنوب شرق العاصمة طرابلس قاعدة لهجوم الجيش الوطني الليبي على طرابلس. واضطلعت الكتيبة التاسعة (اللواء التاسع) التي انضمت إلى صفوف الجيش الوطني الليبي بزعامة أفراد من عائلة الكاني، وهي فصيل مسلح يعرف بـ "الكانيات"، اتخذ من مدينة ترهونة قاعدة له، اضطلعت بدور استراتيجي في الهجوم على طرابلس. وشأنها شأن العديد من العناصر المسلحة في ليبيا، نشأت كتيبة الكانيات عقب نزاع 2011 في ليبيا وغيرت ولاءاتها مع تطور الديناميكات السياسية في البلاد. واكتسب أفرادها قوة أكبر في ظل الفراغ في السلطة في ترهونة ومارسوا السيطرة الفعلية على المدينة من العام 2015 إلى العام 2020.

وفي حزيران/ يونيو 2020، وبعد استعادة حكومة الوفاق الوطني سيطرتها على ترهونة وانسحاب الكانيات من المنطقة، أشارت التقارير بكثرة إلى ارتكاب الكانيات وحلفائهم انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات سافرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعثر على العديد من المقابر الجماعية في ضواحي ترهونة في منتصف العام 2020، ومع مرور الوقت اكتشف المزيد من هذه المقابر التي تضم رفات المئات من الضحايا.

ويطرح هذا التقرير المشترك لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة نتائج تستعرض الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاعتداءات التي ارتكبت في مدينة ترهونة ومحيطها من العام 2013 إلى 2022، بما في ذلك الفترة التي تلت دخول القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني من العام 2020 حتى 2022. واستناداً إلى زيارات ميدانية لمدينة ترهونة ومقابلات مع أكثر من خمسين شخصاً من الضحايا والناجين وأسرهم، تبين لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وجود نمط من الانتهاكات الواسعة والممنهجة لحقوق الإنسان وسوء المعاملة ارتكبتها كتيبة الكانيات من العام 2013 إلى 2020، بالإضافة إلى العديد من انتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة ارتكبتها العناصر المسلحة الموالية لحكومة الوفاق الوطني من العام 2020 إلى 2022. وتشير المعلومات التي وثقتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى مسؤولية عناصر كتيبة الكانيات عن انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات صارخة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل غير المشروع وأعمال ترقى إلى الإخفاء القسري وعمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي والتعذيب

وسوء المعاملة والتهجير القسري والنهب. وفي إطار النزاعات المسلحة المتتالية في ليبيا منذ العام 2011، والتي أدت إلى الادعاءات المتكررة بارتكاب انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، فإن الجرائم المرتكبة في ترهونة تستدعي اهتماماً خاصاً نظراً لطابعها الواسع والمنهجي إضافة إلى مستوى الاضطهاد والأثر القائم على الضحايا وأسرهم في ترهونة وفي جميع أنحاء ليبيا، ناهيك عن العدالة والمساءلة شبه الغائبة على مثل هذه الجرائم.

وتضطلع جهتان ليبيتان بمهمة إخراج الجثث من المقابر الجماعية وتحديد هويات الضحايا، وهما: الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين ومركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل. واعتباراً من كانون الثاني/ يناير 2024، أفادت الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين باستخراجها لـ 353 جثة من المقابر الجماعية في مدينة ترهونة ومحيطها، وتحديد هوية 235 منها. وبحلول شباط/ فبراير 2024، أفاد مركز الخبرة القضائية والبحوث بأنه جمع 262 جثة انتشلت من المقابر الجماعية في ترهونة وحفظها وحدد هوية 88 من أصحابها. ونظراً لتداخل مهام المركز والهيئة بالإضافة إلى أعمالهما المنفصلة التي تتناول مراحل متعددة من انتشال الجثث والتعرف على هويات أصحابها، من المحتمل أن يشوب الأرقام المذكورة درجة كبيرة من التداخل. والعثور على مناطق يشتبه في احتوائها على مقابر جماعية إضافية ما يزال مستمراً حيث تشير صور الأقمار الصناعية إلى وجود ما يصل إلى مائة مقبرة جماعية غير مكتشفة.

وقد خضع الوضع في ترهونة إلى تحقيقات من جانب عدد من الجهات الأخرى. ففي حين شُكل فريق ادعاء خاص ليقود التحقيقات في ترهونة، أصدر مكتب النائب العام عدداً من مذكرات الاعتقال بحق قيادات الكانيات، بما في ذلك على خلفية الجرائم المتعلقة بالمقابر الجماعية. وتستمر كذلك جهود التحقيق على المستوى الدولي لضمان المساءلة. وتشمل هذه الجهود أيضاً تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم المزعومة التي ارتُكبت في ترهونة في إطار ولاية المحكمة الممنوحة لها بموجب إحالة مجلس الأمن عام 2011 حول الحالة في ليبيا[1]. علاوة على ذلك، حققت بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في المقابر الجماعية في ترهونة خلال فترة ولايتها. وحددت البعثة ثلاثة

[1]يمكن الاطلاع على التقرير الثالث والعشرين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن الدولي بموجب القرار 1970 (2011) ، الصادر في 21 نيسان/أبريل 2022، على الرابط التالي: www.icc-cpi.int/sites/default/files/2022-04/2022-04-28-otp-report-unsc-libya-eng.pdf. للحصول على معلومات حول تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا ، أنظر أيضاً https://www.icc-cpi.int/libya

مواقع قد تضم مقابر جماعية غير مكتشفة[2]، ووجدت أيضا أسباباً معقولة للاعتقاد بارتكاب عناصر الكانيات لجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في ترهونة[3].

وعلى الرغم من الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، ما يزال تحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتُكبت في ترهونة بعيد المنال، ويرجع ذلك جزئياً إلى الولاءات والتحالفات السياسية الممتدة بين الجناة المزعومين، حيث تمكن البعض منهم من الفرار إلى دول مجاورة، وبين الأطراف المتنفذة في المؤسسات السياسية والأمنية الليبية المتمركزة في شرق البلاد وغربها. وقد أعرب الضحايا والشهود الذين تمت مقابلتهم عن خيبة أملهم من بطء جهود البحث والتعرف عن الضحايا، وانعدام التواصل الفعال من قبل السلطات المعنية، وعدم تحقيق نتائج ملموسة من جهود كشف الحقيقة وتحقيق المساءلة. إن انعدام الحقيقة والعدالة، بما في ذلك المساءلة عن الجرائم العديدة التي ارتُكبت، أدى في بعض الحالات إلى تجدد العنف والانتهاكات المتكررة ، الأمر الذي يبعث على المزيد من المظالم في ترهونة والمناطق المحيطة بها.

مع أخذ العناصر المذكورة أعلاه بعين الاعتبار، يسعى هذا التقرير إلى إعلاء صوت الضحايا وأسرهم ورفع توصيات رئيسية بغية معالجة الانتهاكات والتجاوزات الموثقة وكذلك الدوامة التي لا تنتهي من الإفلات من العقاب في ترهونة، وذلك بهدف تعزيز المساءلة والكشف عن الحقيقة وجبر الضرر وضمانات عدم تكرار الانتهاكات. وتؤكد كل من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان على الحاجة الملحة إلى بذل جهود أكبر من جانب السلطات الليبية ذات الصلة، بدعم من الشركاء الدوليين، لتعزيز القدرات في مجال الطب الشرعي وفتح المزيد من التحقيقات وزيادة التدابير المتعلقة بمحاسبة الجناة في إطار عدالة انتقالية ومصالحة شاملة. ومن المهم بالقدر ذاته تقديم خدمات الدعم الأساسية وتدابير أخرى للضحايا وأسرهم، بما في ذلك المساعدة المتخصصة في الصحة العقلية والنفسية المساعدة القانونية والدعم الإداري والتعويضات المالية.

---

[2] بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "نتائج مفصلة حول الحالة في ترهونة"، 1 تموز/ يوليو 2022 ، الفقرة 143. جميع تقارير البعثة متاحة على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/libya/index.

[3] بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "نتائج مفصلة حول الحالة في ترهونة"، 1 تموز/ يوليو 2022، الفقرة 147.

ولعل سبل الانتصاف الفعالة، بما في ذلك كشف الحقيقة وتحقيق العدالة لكل من قتل وتعرض للإخفاء خلال سنوات النزاع في جميع أنحاء البلاد، من بين القضايا الملحة التي تواجه الدولة الليبية. إن معالجة قضية المفقودين والمغيبين، بمعزل عن الوضع في ترهونة، بما في ذلك من خلال عملية نزيهة وشفافة لكشف الحقيقة، يمكن أن يسهم في المصالحة الوطنية وأن يشكل حجر الزاوية لأي عملية عدالة انتقالية شاملة قائمة على حقوق الإنسان في المستقبل في ليبيا.

وتعرب كل من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان عن امتنانهما لجميع الضحايا والناجين والأسر ممن أدلوا بشهادات عن معاناتهم وتجاربهم المؤلمة في بحثهم عن الحقيقة والعدالة والمساءلة وجبر الضرر. هذا التقرير إهداء لهم ولذكرى مئات الأشخاص من الأطفال والنساء والرجال الذين تعرضوا للقتل والتعذيب وسوء المعاملة الوحشية، وأخضعوا لاعتداءات وانتهاكات لحقوق الإنسان في ترهونة ومحيطها.

مقابر جماعية، ترهونة، حزيران /يونيو 2020 © بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ثانياً: المنهجية

يُنشر هذا التقرير بالاشتراك بين دائرة حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة الانتقالية في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وفقاً لولاية رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها الواردة في قرار مجلس الأمن الأممي 2656 (2022)، والولاية العامة للمفوض السامي الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/48/141).

في الفترة ما بين عامي 2017 و2021، أجرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مقابلات مع أكثر من خمسين شخصاً من الناجين وأقارب الضحايا وشهود العيان على انتهاكات وإساءات لحقوق الإنسان ارتُكبت في مدينة ترهونة ومحيطها. وفي شهر شباط/ فبراير 2021، قامت البعثة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بزيارة ميدانية إلى ترهونة، برفقة خبراء في الطب الشرعي من وزارة العدل. وجمع الفريق شهادات وأقوال مباشرة من الضحايا وشهود العيان، وزار مواقع المقابر الجماعية ومراكز الاحتجاز السابقة التي شهدت التعذيب وسوء المعاملة بشكل ممنهج وعلى نطاق واسع. وفي شهر أيار/ مايو 2022، قامت المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا آنذاك، ستيفاني ويليامز، برفقة زملاء من البعثة ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بزيارة مقبرتين جماعيتين ومركزي احتجاز سابقين في ترهونة. وبدعم من جمعية ضحايا ترهونة، التقى الفريق أيضاً بالناجين وأسر الضحايا. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالتحقق من المزيد من الأدلة الموثقة المتاحة، مثل التقارير الجنائية والطبية، ورجعت إلى مصادر ثانوية، مثل تقارير من مجموعات الضحايا ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، لتأكيد صحة المعلومات. وقدم مركز الخبرة القضائية

والبحوث التابع لوزارة العدل والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين البيانات الجنائية الواردة في هذا التقرير مع الموافقة على استخدامها لأغراض هذا التقرير.

في هذا التقرير، اعتمد كل من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان معيار "أسباب معقولة للاعتقاد" لإصدار أحكام واقعية وقانونية بشأن الانتهاكات والإساءات الجسيمة لحقوق الإنسان، والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. وطُبق معيار الإثبات فيما يتعلق بمجمل المعلومات التي تم جمعها وذلك لتحديد: (أ) حدوث الانتهاك أو الإساءة، وإلى أقصى حد ممكن، (ب) أن كياناً معيناً أو فرداً بعينه كان مسؤولاً عن ذلك الانتهاك أو الإساءة. ما لم يُنص على ذلك صراحة، فإن المعلومات الواردة في التقرير قد تم التحقق منها باستخدام مصادر متعددة مستقلة وموثوقة وقابلة للتصديق. ويهدف هذا التقرير إلى توثيق واستخلاص نتائج بشأن هذه الانتهاكات والإساءات وفقاً لمنهجية رصد حقوق الإنسان والتحقيق التي يتبعها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والمصممة للتحقيق في انتهاكات وإساءات حقوق الإنسان بدلاً من جرائم يعاقب عليها القانون الدولي. كما ويطرح التقرير معلومات أساسية لأغراض المساءلة عن طريق توثيق حجم العنف وتحديد الاتجاهات والأنماط.

ما يزال البعض من شهود العيان وضحايا الانتهاكات وسوء المعاملة في ترهونة بمن فيهم السجناء السابقين، يعانون في الغالب من صدمات شديدة واعربوا عن ترددهم في تقديم تفاصيل حول ما تعرضوا له أثناء الاحتجاز وذلك بسبب خوفهم من الانتقام. ووفقاً لمبدأ "عدم إلحاق الضرر" والموافقة المدروسة للمعنيين والمشاركة الطوعية وسرية المعلومات، تمت إزالة أية معلومات قد تكشف هوية هؤلاء الأشخاص، وخاصة الضحايا، من هذا التقرير بأكمله. ويتم الاحتفاظ بأسماء الجناة المشتبه في ارتكابهم لانتهاكات وإساءات جسيمة لحقوق الإنسان، وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والموثقة في هذا التقرير، في سجلات كل من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ثالثاً: لمحة عن الكانيات

أثناء النزاع الدائر في العام 2011، وفي أعقاب اندلاع أعمال عدائية مسلحة متتالية والمزيد من الانقسام السياسي في السنوات اللاحقة، برز كم هائل من العناصر المسلحة في جميع أنحاء ليبيا. وفي هذا الإطار، أصبح أفراد عائلة الكاني[4] أكثر نشاطاً كمجموعة مسلحة مستغلين الفراغ في السلطة في ترهونة، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها 150000 نسمة وتبعد 90 كيلومتراً جنوب شرق العاصمة طرابلس، وكانت معروفة منذ القدم بولائها لرئيس الدولة السابق معمر القذافي. واكتسبت عائلة الكاني ما يسمى بـ "أوراق اعتماد الثورة" بعد وفاة القذافي، وأحكمت قبضتها على ترهونة تدريجياً. في البداية تم تجنيد معظم أفراد مجموعة الكانيات من عائلة الكاني، ولكن فيما بعد ضمت أفراداً ومقاتلين من قبائل ومناطق أخرى.

بدأت أعمال العنف التي ارتكبها الكانيات في ترهونة في العام 2013، عندما قُتل أحد أفراد عائلة الكاني، وأخذ أفراد آخرون من العائلة ثأرهم بقتل عائلات بأكملها يُشتبه في مشاركتها في عملية القتل تلك، وخاصة من قبائل الحبشي والنعاجي والبسبوسة، وهي مجتمعات محلية استُهدفت بشكل مستمر من قبل الكانيات على مدار الأعوام التالية. وقد عُرضت جثث هؤلاء الضحايا علانية لبث الرعب في المدينة. وبسبب ارتفاع معدلات البطالة والتهميش في المدينة، انضم العديد من الشباب إلى الكانيات خلال تلك الفترة للحصول على منافع مادية. وبحلول العام 2015، قاد عدة أفراد من عائلة الكاني مجموعة تقدر أعدادها بالآلاف[5].

وبين العامين 2013 و2020، غيّرت مجموعة الكانيات ولاءاتها وتحالفاتها، فانتقلت من دعم المؤتمر الوطني العام وحكومة الوفاق الوطني السابقين إلى دعم الجيش الوطني الليبي وذلك بتغيّر الديناميات السياسية في البلاد. وفي العام 2013، أنشأ المؤتمر الوطني العام غرفة عمليات أمن ترهونة بموجب قرار مجلس الوزراء 857 (2013)، وذلك "للمشاركة في حفظ الأمن في منطقة ترهونة وضواحيها" (أنظر الملحق رقم 2). وللفترة بين العامين 2014 و 2016، تحالف الكانيات مع الثوريين

[4] يتم الاحتفاظ بأسماء عناصر الكانيات والجناة المشتبه بهم في سجلات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

[5] بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "نتائج مفصلة حول الحالة في ترهونة"، 1 تموز/يوليو 2022، الفقرة 49.

المتشددين والإسلاميين ضمن تحالف "فجر ليبيا" في طرابلس، والذي دعم المؤتمر الوطني العام السابق ضد قوات الزنتان المتحالفة مع الجيش الوطني الليبي[6]. وتلقى التحالف الدعم المالي من المؤتمر الوطني العام لمحاربة حكومة عبد الله الثني المؤقتة التي تتخذ من الشرق مقراً لها.

وبحلول العام 2015، فرضت قوة الكانيات سيطرتها الفعلية على ترهونة. وأثرت مجموعة الكانيات نفسها من خلال التهريب وفرض الضرائب مقابل تقديم الخدمات العامة، وذلك يعود لسيطرتها على وحدات الشرطة والجيش والمجلس البلدي والمنظومة القضائية. ووفقاً للخبراء، كانت غرفة عمليات أمن ترهونة خاضعة فعلياً لسيطرة الكانيات حينها، على الرغم من أن الغرفة كانت رسمياً وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم 857 (2013)، تحت قيادة رئيس أركان الجيش الليبي ويرأسها ضابط في الجيش "لا تقل رتبته عن عقيد".

وسيطر الكانيات أيضاً على مصنع الإسمنت ومرفق للمياه، يُشار إليه محلياً باسم "مصنع المياه"، ودرّ ذلك عليهم أرباحاً مالية. وقد استحوذ تاجر يعمل لحسابه الخاص على هذا المرفق واستخدم في نهاية المطاف كسجن[7]. وخلال تلك الفترة، واصل أفراد الكانيات مهاجمة عائلات بأكملها بوحشية وكذلك مهاجمة أي شخص يمكن اعتباره تهديداً لسلطتهم، بما في ذلك قبائل معينة، وخاصة قبيلتي النعاجي والمرغنة. وتبين شهادات من ضحايا مختلفين أن الكانيات استهدفوا أفراداً وعائلات بسبب ما يُتصور على أنه معارضة للكانيات، أو لكونهم من أفراد عائلة أو قبيلة "معارضة"، أو ببساطة لكونهم أثرياء.

ومع تشكيل حكومة الوفاق الوطني في كانون الأول/ ديسمبر 2015 عقب توقيع الاتفاق السياسي الليبي، بقيت غرفة عمليات أمن ترهونة قائمة وتابعة للقيادة العسكرية في الغرب. وفي العام 2017، أدمجت الكانيات رسمياً في اللواء السابع التابع لحكومة الوفاق الوطني بموجب المرسومين 13 و149 (أنظر المرفق 2)،[8] مما وضع الكانيات مباشرة تحت قيادة الحرس الرئاسي لوزارة

6 ضم تحالف فجر ليبيا، الذي شكلت مجموعة الكانيات جزءاً منه، أيضاً قوة أمن أبو سليم ولواء الفرسان ولواء الصمود.

7بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "نتائج مفصلة حول الحالة في ترهونة"، 1 تموز/يوليو 2022، الفقرة 99.

8بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "نتائج مفصلة حول الحالة في ترهونة"، 1 تموز/يوليو 2022، الفقرة 42. انظر في المرفق 2، المرسوم 13 (2017) الذي أصدرته حكومة الوفاق الوطني في 29 كانون الثاني/يناير 2017، والذي بموجبه أنشأت سبع كتائب مختلفة في المنطقة الغربية، بما في ذلك اللواء السابع في ترهونة،

الدفاع الذي أنشئ حديثاً. وبعد الإدماج الرسمي للكانيات في اللواء السابع، أدرجوا ضمن كشوف المرتبات الرسمية لحكومة الوفاق الوطني حتى حل اللواء في شباط/ فبراير 2018. وخلال تلك الفترة، اضطلع الكانيات بدور رئيسي لصالح حكومة الوفاق الوطني في السيطرة على البوابة الجنوبية لطرابلس.

إلا أن تحالف الكانيات مع حكومة الوفاق الوطني كان هشاً، وتعقد الأمر بسبب الاحتقان الأزلي والمظالم القديمة بين طرابلس وترهونة، ويعزى ذلك جزئياً إلى التركيبة القبلية لترهونة، بما في ذلك وجود قبيلة الفرجان التي ينتمي إليها قائد الجيش الوطني الليبي، بالإضافة إلى ولاء المدينة السابق للقذافي. وفي العام 2017، سعى الكانيات إلى توسيع نفوذهم خارج الحدود الإدارية لترهونة وسيطروا على منطقة قصر بن غشير جنوب طرابلس. واتسع الانشقاق بين ترهونة وطرابلس أكثر عندما وقعت الأولى اتفاقية مصالحة مع عناصر مسلحة من مصراتة والزنتان وشاركت في محاولة لدخول طرابلس، بدعم من عناصر مسلحة من مصراتة، وتحديداً لواء الصمود، وكذلك اللواء 22 الموالي للجيش الوطني الليبي.

وشنّ هذا التحالف، الذي ضم العديد من العناصر المسلحة الأخرى[9]، هجوماً واسع النطاق على طرابلس في آب/ أغسطس 2018. وبفضل دعم مقاتلين إضافيين من مدن غربية، توغل هذا التحالف بشكل كبير جنوب طرابلس بحلول أيلول/ سبتمبر 2018. ومن خلال هذا الهجوم، حصلت عناصر وتشكيلات مسلحة من مصراتة على عدة مكاسب سياسية وعسكرية مهمة في العاصمة، في حين لم يحصل الكانيات على شيء، ما أدى إلى تزايد الإحباط في مدينة ترهونة.

وافق الكانيات في نهاية المطاف على وقف إطلاق النار الذي دعمته الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2018، وفي المقابل وعدت حكومة الوفاق الوطني بالاستثمار بشكل كبير في تنمية مدينة ترهونة وتأمينها، لكن هذه الأموال لم تصرف بتاتاً. وبلغ هذا الوضع ذروته بإنكار الحرس الرئاسي التابع لحكومة الوفاق الوطني في 28 آب/ أغسطس 2018 أي صلة له باللواء السابع، مؤكداً بأن اللواء قد تم حلّه بموجب قرار القائد العام لحكومة الوفاق الوطني رقم 79 بتاريخ 2 شباط/ فبراير 2018، وأن

ووضعتها تحت قيادة الحرس الرئاسي، والمرسوم 149 (2017) الصادر بتاريخ 2 تموز/يوليو 2017 عن وزير الدفاع تنفيذاً للمرسوم 13 (2017)، بإنشاء اللواء السابع تحت القيادة المباشرة لرئيس الأركان العامة، المتمركز في الكتيبة 10 مشاة في سوق الخميس، وتعيين العقيد محمد أحمد بشير آمراً له.

[9] شملت هذه العناصر الميليشيات الخاصة بالكانيات، وهم "كتيبة شهداء ترهونة الثورية" و "كتيبة أمن ترهونة"؛ واللواء السابع التابع لحكومة الوفاق الوطني، والذي ضم الكانيات وعناصر جُندوا من أجهزة أمنية من حقبة القذافي وآخرين انضموا لأجل منافع مادية أو بسبب التهديد؛ وفرعي ترهونة والنواحي الأربعة من جهاز الدعم المركزي؛ وكتيبة صلاح البركي، التي لجأت إلى ترهونة عندما طُردت من أبو سليم، طرابلس في العام 2017.

اللواء السابع لم تكن لديه أي شارات عسكرية ولم يحمل أسلحة تعود لحكومة الوفاق الوطني (أنظر الملحق رقم 2). وعلى الرغم من بيان الحرس الرئاسي، استمر الكانيات في المشاركة في عمل غرفة عمليات أمن ترهونة التابعة لحكومة الوفاق الوطني.

لربما أسهم ما تصوره الكانيات من خيانة من جانب مصراتة وحكومة الوفاق الوطني في تحول ولاء الكانيات صوب الجيش الوطني الليبي. وبحلول نسيان/ أبريل 2019، حوّل قائد الجيش الوطني الليبي، خليفة حفتر، الكانيات إلى حليف عسكري رئيسي، حيث قدم لهم الأموال والأسلحة لدعم هجومه على طرابلس، وشكّل اللواء التاسع من الكانيات والعناصر المتبقية من اللواء السابع واللواء الثاني والعشرين. وأضيف اللواء التاسع إلى كشوف مرتبات الجيش الوطني الليبي ووضع تحت قيادته العسكرية. ومن ثم عيّن أحد أفراد عائلة الكاني رئيساً للواء التاسع ومنح رتبة عسكرية ضمن صفوف الجيش الوطني الليبي. وبعد سقوط غريان في حزيران/ يونيو 2019، تنامت الأهمية الاستراتيجية لترهونة بشكل أكبر، حيث أصبحت المركز الرئيسي لقيادة الجيش الوطني الليبي في غرب ليبيا. وتفيد التقارير بأنه خلال نفس الفترة، تلقى الجيش الوطني الليبي معلومات استخباراتية ودعماً عسكرياً من قوى أجنبية[10].

وفي حين أخفق الجيش الوطني الليبي في هجومه على طرابلس في نهاية الأمر، استمر الكانيات في ارتكاب انتهاكات وإساءات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني في مدينة ترهونة ومحيطها. وفي الحقيقة، تبين التقارير بأن عمليات القتل والإخفاء القسري خلال الفترة التي أدمجت فيها الكانيات رسمياً في الجيش الوطني الليبي باعتباره اللواء التاسع التابع له، من نيسان/ أبريل 2019 إلى حزيران/ يونيو 2020، تصاعدت بشكل كبير حيث أظهرت صور الأقمار الصناعية أن هذه هي الفترة التي تم فيها حفر معظم المقابر الجماعية في ترهونة.

وعُثر على جثة العميد المنتخب لبلدية قصر بن غشير في طرابلس في 1 آذار/ مارس في مقبرة جماعية اكتُشفت في ترهونة، وتم التعرف عليه من خلال تحليل الحمض النووي بتاريخ 8 آذار/ مارس 2023. وقد أُطلق عليه الرصاص عدة مرات في الرأس.

[10] أنظر على سبيل المثال، انظر لـ: صحيفة لوموند، "إحراج لباريس بعد اكتشاف صواريخ في قاعدة تابعة لحفتر في ليبيا"، 10 تموز/يوليو 2019؛ صحيفة نيويورك تايمز، "العثور على صواريخ أمريكية في معسكر المتمردين الليبيين بيعت أولاً لفرنسا"، 9 تموز/يوليو 2019؛ وصحيفة ميديابار، "انتهاك حظر الأسلحة في ليبيا: العقد السري مع حفتر الذي يحرج فرنسا"، 6 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

"في 12 حزيران/ يونيو 2019، اختُطف السيد عجاج [عميد بلدية قصر بن غشير في طرابلس] في وضح النهار. لا نعلم ماذا حل به. كان قد رفض تسليم بلدية قصر بن غشير لشخص عيّنه الجيش الوطني الليبي عبر الكانيات. توفيت زوجته قبل أسبوع واحد من اختطافه... أكد شاهد عيان أنه رأى السيد عجاج محتجزاً لدى لواء طارق بن زياد [التابع للجيش الوطني الليبي] في المنطقة الشرقية من ليبيا. نرجو المساعدة، فقد فقدنا كل الوسائل لإنقاذه."

- إفادة أحد أقارب عميد بلدية قصر بن غشير أثناء إجراء مقابلة معه من قبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

في الأشهر التي أعقبت استعادة قوات "بركان الغضب" التابعة لحكومة الوفاق الوطني لمدينة ترهونة في حزيران/ يونيو 2020، استمرت دوامة العنف، وشُنت بعض أعمال العنف ثأراً من الأفراد الذين يُعتقد بولائهم للكانيات أو انتمائهم للجيش الوطني الليبي. ونفذت قوات حكومة الوفاق الوطني والمجموعات التابعة لها عمليات قتل انتقامية بحق من يُعتقد بانتمائهم للكانيات، ومنها القتل خارج نطاق القضاء ونهب المتاجر وإحراق المباني. ودمروا أيضاً الممتلكات المرتبطة بالكانيات، مثل المنازل والفلل ومركز تجاري. وبالتالي، حدثت دوامة جديدة من عمليات القتل والانتهاكات بدافع الانتقام، مما أدى إلى نزوح مئات العائلات. وفي ذلك الوقت، أفاد مكتب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بأن الإجراءات العسكرية التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني في منطقة طرابلس الكبرى وترهونة أدت إلى نزوح 16000 شخص في أوائل حزيران/ يونيو 2020، بالإضافة إلى تدمير الممتلكات العامة والخاصة ضمن "أعمال انتقام وثأر تهدد بتفتيت النسيج الاجتماعي الليبي"[11].

[11] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "بيان بشأن التطورات الأخيرة في ليبيا"، 7 حزيران/ يونيو 2020، https://unsmil.unmissions.org/press-releases

واستمرت الاشتباكات المسلحة بين الكتائب المتناحرة في الأشهر التي تلت[12]. ورداً على ذلك، انتشرت قوة أمنية تابعة لحكومة الوحدة الوطنية، اللواء 444، في ترهونة لتأمين المنطقة[13]، بينما أنشئت أيضاً مديرية أمن جديدة في المدينة. وبدأ المهجرون الذين فروا من ترهونة يعودون ببطء إلى المدينة بعد سنوات من النزاع، غير إن العديد منهم أفادوا بأنهم لا يملكون ما يلزم من مقدرات لإعادة بناء حياتهم. ولم يعُد آخرون بسبب استمرار انعدام الأمن والمخاوف من الانتقام وتدمير ممتلكاتهم ومنازلهم[14]. وتم حلّ اللواء التاسع، وفرّ معظم عناصره إلى الشرق، بينما اعتقل البعض الآخر من قبل قوات حكومة الوفاق الوطني. وتفيد التقارير بأن العديد من قادة الكانيات الرئيسيين كانوا أيضاً موجودين في الجنوب، ويقاتلون ضمن اللواء 676 التابع لكتيبة طارق بن زياد التابعة للجيش الوطني الليبي، بينما كان آخرون ضمن الكتيبة 166 في سرت. وأفاد العديد من الضحايا الذين أجريت مقابلات معهم من قبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان أن العديد من مرتكبي الجرائم من الكانيات ظلوا يعملون ضمن إدارة وأجهزة أمن ترهونة حتى الوقت الحاضر ولم توجه لهم أية تهم جنائية.

رابعاً: <u>الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة من قبل الكانيات (2013 – 2020)</u>

الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة من قبل الكانيات 2013 – 2015

من بين الانتهاكات والاعتداءات التي ارتكبها الكانيات في الفترة 2013 – 2015 عمليات قتل واختطاف وتهجير قسري لأفراد ينتمون إلى قبائل منافسة. وخلال هذه الفترة، تحرك أفراد الكانيات بدافع إحكام السيطرة على ترهونة، بالإضافة إلى إثراء أنفسهم. وارتكبت الانتهاكات والاعتداءات في إطار اشتباكات مسلحة مرتبطة بنزاعات قبلية، بما في ذلك النزاعات على الممتلكات والمصالح التجارية أو للانتقام.

---

[12] "تعليق الامتحانات في ترهونة الليبية بسبب اشتباكات مسلحة"، المراجعة الليبية، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. https://libyareview.com/7841/exams-suspended-in-libyas-tarhuna-due-to-armed-clashes/

[13] "انتشار اللواء 444 قتال في الشوارع الرئيسية بمدينة ترهونة"، Libyan Express، 27 نيسان/أبريل 2021، https://www.libyanexpress.com/the-444th-combat-brigade-e-deployed-on-the-main-streets-in-the-city-of-tarhouna/

[14] المنظمة الدولية للهجرة، "تقرير النازحين والعائدين في ليبيا". النسخة 35. كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2021، https://migration.iom.int/system/tdf/reports/DTM_R35_IDP_Returnee_Report_Final_0.pdf?file=1&type=no&id=11325&de

ويبدو بأن أعمال العنف هذه استهدفت قبائل وعائلات بعينها. حيث أن قبيلة النعاجي التي كانت تقود آنذاك كتيبة الأوفياء التي برزت كإحدى العناصر المسلحة الرئيسية في ترهونة بعد العام 2012، وكذلك قبيلة المرغنة قد تعرضتا لاستهداف ممنهج. فقد قُتل على سبيل المثال اثنان من أفراد قبيلة النعاجي في ترهونة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، وعُثر على جثتيهما على جانب الطريق. وبعد مقتل أحد أفراد عائلة الكانيات على يد قبيلة النعاجي في العام 2013، بدأ أفراد عائلة الكانيات بالثأر من جميع الجناة المزعومين الذين إما قتلوا أو اختطفوا أو دُمرت منازلهم وطُردت عائلاتهم من ترهونة.

وتظهر التقارير بأن كتيبة الكانيات التي كانت آنذاك على أعتاب السيطرة الفعلية على ترهونة أعدمت معارضين علانية لترويع الأهالي، بما في ذلك في الموقع المعروف بجزيرة الدوران، أمام مركز الشرطة الواقع وسط ترهونة. وحظي الكانيات في البداية بدعم المجلسين البلدي والاجتماعي للمدينة، حيثُ اعتبرت بأنها تستهدف المجموعات الثورية المؤيدة للثورة في بيئة موالية إلى حد كبير للقذافي. وما كانت كتيبة الكانيات لتشرع بدفن جثامين ضحاياها في مقابر جماعية داخل المدينة وفي ضواحيها إلا بعد أن أخذت هذه الانتهاكات والإساءات بالتأثير على الرأي العام تجاه الكانيات وذلك لإخفاء جرائمها.

الانتهاكات التي ارتكبها الكانيات بين العامين 2015 و2018، بما في ذلك أثناء إدماجهم في صفوف قوات حكومة الوفاق الوطني بصفة اللواء السابع التابع لها

بحلول العام 2015، فرضت كتيبة الكانيات سيطرتها الفعلية على ترهونة وسكانها. وتشير إفادات الضحايا والشهود المتعلقة بالفترة الممتدة من كانون الأول/ ديسمبر 2015 إلى 2018، بما فيها الفترة التي أدمجت كتيبة الكانيات رسمياً في اللواء السابع لحكومة الوفاق الوطني الممتدة من العام 2017 إلى شباط/ فبراير 2018، إلى أن عناصر الكانيات كانوا في الغالب يستهدفون عائلات بأكملها في منازلهم، بقتل عدة أفراد من نفس العائلة أو إخفائهم قسرياً، ما اضطر الناجين إلى الفرار من المدينة، ولم يتمكن العديد منهم من العودة حتى الآن.

وكما ذكر أعلاه، استمر الكانيات في استهداف قبائل وعائلات بعينها ضمن أعمال العنف هذه. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لشهود عيان، قُتل ما يزيد عن ستين رجلًا وامرأة وطفلًا من قبيلة النعاجي في الفترة ما بين 2015 و2019. وفي بعض الأحيان، كانت تُحرق الجثث وتظهر عليها آثار التعذيب والاعتداء. بل في بعض الأحيان قُتلت عائلات بأكملها معاً من هذه القبيلة.

وفي 17 نيسان/ أبريل 2017، قُتل أحد عشر فرداً من أفراد احدى الأسر التي تقطن في حي الغريب في ترهونة، بمن فيهم طفل ورجل مسنّ معاق. وكانت المدينة في ذلك الوقت تحت سيطرة الكانيات وتمت عملية القتل على يد الكانيات، في حين أصيب ثلاثة آخرون بمن فيهم شخص في سنّ المراهقة بسبب نزاعات مزعومة حول الأراضي والممتلكات. وأفاد الشهود بأن الكانيات استخدموا أسلحة ثقيلة لاستهداف مزارع تلك العائلة ومنعوا أي شخص من دفن الجثث. ولم يتم تسليم الجثث للعائلات ودفنها إلا بعد أن قامت النساء بالتظاهر أمام المستشفى. ولجأ أفراد العائلة الذين نجوا إلى بلدة أخرى. وتلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أدلة على حوادث عنف مماثلة ضد عائلات بأكملها بين العامين 2015 و2017، بما في ذلك ضد قبائل وعائلات أخرى متنفذة في ترهونة كانت تعارض الكانيات.

وفي 11 أيار/ مايو 2018، اختُطف شقيقان من منطقة قصر بن غشير من قبل الكانيات واقتيدا فرادى إلى ترهونة. ووفقاً للشهود، نُقل أحد الشقيقين إلى مركز احتجاز تحت سيطرة الكانيات. وما يزال الشقيقان مفقودين حتى الآن. وفي حادثة منفصلة بعد بضعة أيام، أطلق عناصر الكانيات النار على رجل أثناء تلقيه العلاج في مستشفى ترهونة، وبعد ذلك أعدموا ما لا يقل عن سبعة رجال آخرين من نفس العائلة. وأفادت التقارير أن هذا النزاع العنيف نشأ عندما استولى الكانيات على أرض تعود لتلك العائلة[15]. من خلال مثل هذه الأعمال العنيفة، شنت كتيبة الكانيات حملة عنف ضد مَن يعتبر من المعارضين، بما في ذلك المدنيين وعائلاتهم، عبر عمليات خطف وقتل واسعة النطاق وخارج نطاق القانون.

واستمر اضطهاد العائلات المستهدفة حتى بعد هذه الحوادث، وبعد نزوح الضحايا داخل البلاد. فعلى سبيل المثال، في 24 شباط/ فبراير 2018، أطلق النار على أحد أفراد عائلة معروفة كان قد فرّ إلى طرابلس بعد أن استهدف أحد عناصر كتيبة الكانيات أفراداً من قبيلته. وتعرض لإطلاق النار (أصيب بثمانية عشر رصاصة) أثناء قيادته للسيارة متوجهاً صوب مزرعته في منطقة وادي الربيع بطرابلس. وفي نفس اليوم، لجأ شقيقه وأفراد آخرون من عائلته كانوا نازحين في طرابلس، إلى بلدة أخرى.

كما استخدم الكانيات أيضاً بوابات التفتيش لإيقاف واختطاف الأشخاص. ففي تموز/ يوليو 2018، تم إيقاف شاب من منطقة قصر بن غشير في بوابة تفتيش في ترهونة يسيطر عليها "الدعم المركزي ترهونة"، وهي مجموعة محلية متحالفة مع الكانيات. وتوجهت أسرة الشاب إلى ممثل عن الكانيات الذي قال إنه احتُجز للاشتباه في نشره لرسائل معارضة للكانيات على وسائل

[15] في بيان صدر في 19 نيسان/ أبريل 2017، أدانت البعثة عمليات القتل وطالبت بمحاسبة عناصر الكانيات

التواصل الاجتماعي. وأكد سجناء أُفرج عنهم من مركز احتجاز يسيطر عليه "الدعم المركزي ترهونة" في وقت لاحق رؤية الضحية، مشيرين إلى تعرضه للتعذيب وإصابته بجروح خطيرة. وما يزال مصير الرجل ومكان وجوده مجهولين رغم التقارير غير المؤكدة التي أشارت إلى أنه ربما نُقل إلى سجون في اجدابيا وقرنادة في شمال شرق ليبيا. ولم يُسمح لـ "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا / مفوضية حقوق الإنسان" بزيارة سجن قرنادة لأغراض تتعلق بالرصد.

وفي فترات مختلفة خلال عامي 2017 و2018، اجتاح الكانيات المناطق الواقعة جنوب شرق طرابلس، في محاولة لانتزاع السيطرة من عناصر مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني تتخذ من طرابلس مقراً لها، وذلك تحت غطاء عمليات مكافحة الجريمة. وبذلك سيطر الكانيات بشكل مؤقت على بعض من تلك المناطق، بما في ذلك المناطق المحيطة بقصر بن غشير، حيث عُثر لاحقاً على بضعة جثث فيها. وعندما عارض السكان وجود الكانيات ونظموا مظاهرة ضدهم في أوائل عام 2018، رد الكانيات بإطلاق النار، ما أسفر عن مقتل عدد من المتظاهرين. كما اختُطف عدد من الضحايا من قصر بن غشير وعُثر عليهم لاحقاً في مقابر جماعية.

وكما أشير أعلاه، وبالرغم من إصدار الحرس الرئاسي التابع لحكومة الوفاق الوطني بياناً في 28 آب/ أغسطس 2018 ينفي فيه صلته باللواء السابع، استمر الكانيات في فرض السيطرة الفعلية على ترهونة، بما في ذلك من خلال غرفة عمليات أمن ترهونة، إلى حين سيطرة الجيش الوطني الليبي على المدينة في آذار/مارس 2019.

الانتهاكات والاعتداءات التي ارتكبها الكانيات في الفترة من آذار/ مارس 2019 وحتى حزيران/ يونيو 2020، بما في ذلك أثناء إدماجهم ضمن الجيش الوطني الليبي بصفة اللواء التاسع التابع له.

في آذار/ مارس 2019، انضم الكانيات إلى قوات الجيش الوطني الليبي واعتبرت الكتيبة رسمياً اللواء التاسع التابع للجيش الوطني الليبي[16]. وبناءً على ذلك، أصبح الكانيات لاحقاً يتلقون المرتبات بشكل رسمي من الجيش الوطني الليبي. وكما ذُكر أعلاه، عندما دخل الجيش الوطني الليبي مدينة ترهونة، استخدم المدينة كقاعدة لشن عملياته العسكرية ضد طرابلس. ومن نيسان/ أبريل 2019 إلى حزيران/ يونيو 2020، أصبحت الانتهاكات في ترهونة منهجية ومنتشرة على نطاق واسع، حيث كشف تحليل صور الأقمار الصناعية أن معظم المقابر الجماعية التي تم اكتشافها لاحقاً حُفرت خلال هذه الفترة.

عمليات الاختطاف، والأفعال التي ترقى إلى الإخفاء القسري، والقتل خارج نطاق القانون، وغيرها من عمليات القتل غير القانونية

> *"سمعت إطلاق نار وبكاء هستيري. رأيت طفلاً يقف ساكناً دون أي حركة. توسلت له ... أن يترك الطفل يذهب. فأجاب: "سيكبر الطفل ويصبح عدواً لي". بطريقة ما، نجحت في أخذ الطفل واصطحابه إلى المنزل".*
>
> – إفادة لشاهد عيان على عملية قتل خارج نطاق القانون، ضمن مقابلة أجريت معه من قبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وقد ساعد طفلاً يبلغ من العمر سبع سنوات على النجاة والبقاء على قيد الحياة، في حين قُتل والد الطفل وثلاثة من إخوته في نيسان/أبريل 2020. ولا يزال الطفل وأمه يعانيان من مشاكل نفسية خطيرة.

شكل القتل خارج نطاق القانون عنصراً رئيسياً من حملة الكانيات للسيطرة والترهيب. وخلال فترة السيطرة الفعلية للكانيات على ترهونة، بما في ذلك السيطرة المنهجية بعد نيسان/أبريل 2019، يُزعم بأن الكانيات قد قتلوا أشخاصاً في الشوارع وفي منازلهم وفي نقاط التفتيش وفي السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى، وفقاً لأقوال الشهود. استهدف الكانيات في العديد من هذه الحوادث

[16] شكل اللواء السابع التابع لحكومة الوفاق الوطني بقرار من وزير الدفاع التابع لحكومة الوفاق الوطني في عام 2017، وتم الحاقه رسمياً بالقيادة الغربية حتى حله في عام 2018 بقرار من الحرس الرئاسي. شكلت بعض عناصر اللواء السابع مجموعة أخرى أطلق عليها اسم اللواء الثاني والعشرين، تلقت الدعم المالي من الجيش الوطني الليبي. ومع إنشاء اللواء التاسع في عام 2019، نجح الجيش الوطني الليبي في جمع "الكانيات" واللواء الثاني والعشرين وبقايا اللواء السابع تحت قيادة واحدة.

عائلات بأكملها، بما في ذلك النساء والمسنين والأطفال. وفقًا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، فإن عمليات القتل المنسوبة إلى الكانيات ارتُكبت كجزءٍ من سياسة تهدف إلى القضاء على جميع المعارضين.[17]

حتى شباط/فبراير 2024، ما يزال المئات من الأشخاص من ترهونة في عداد المفقودين، بينما ما تزال المقابر الجماعية تُكتشف وتتواصل عملية تحديد هوية الرفات البشري الموجود فيها، وبالتالي تسنى لبعض العائلات معرفة مصير أحبائهم. في حالة الإخفاء القسري أو الأفعال التي ترتقي له، يعتبر كل من الشخص المختفي والأشخاص الذين عانوا من جراء الاختفاء ضحايا للإخفاء القسري[18]. استمرار الجريمة بطبيعتها يعني استمرار المعاناة التي يقاسيها أقارب المختفي، والتي يمكن أن تنطوي على انتهاكات متعددة للحقوق مع استمرار الاختفاء.[19]

وأفادت أسر الضحايا، الذين ظهر عليهم علامات صدمة واضحة، لمكتب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن الضحايا اختُطفوا أو احتُجزوا في البداية من قبل أفراد الكانيات، وبأنهم لم يتمكنوا من التأكد من مصير أحبائهم وأماكنهم حتى تم التعرف على جثثهم. كما اطلع مكتب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان على التقارير الطبية وصور رفات العديد من الضحايا، والتي كشفت في كثير من الحالات أن الضحايا تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة. وأظهر آخرون تعرضهم لإصابات تشير إلى أن سبب الوفاة على الأرجح هو إطلاق نار في الرأس. ويبدو في بعض الحالات أيضاً أن جثة الضحية تعرضت للتدنيس بعد مفارقة أصحابها للحياة.

وتوضح حالات القتل خارج نطاق القضاء والقتل غير القانوني والاخفاء القسري المبينة أدناه حجم العنف الذي حدث أثناء إدماج الكانيات في الجيش الوطني الليبي بصفة اللواء التاسع التابع له:

---

17 بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "استنتاجات مفصلة بشأن الوضع في ترهونة"، 1 تموز/يوليو 2022، الفقرة 166.

18 انظر تقرير مجموعة العمل المعنية بحالات الإخفاء القسري أو اللاطوعي، الملحق، دراسة حول الإخفاء القسري أو غير الطوعي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، A/HRC/30/38/Add.5، الفقرات 20-23.

19 المصدر نفسه، الفقرات 23-32.

- في 19 آذار/ مارس 2019، تعرض تاجر أغنام من مدينة زليتن للاختطاف من قبل الكانيات وما يزال مفقوداً.
- اختطف الكانيات ثلاث نساء إلى جانب عدد آخر من أفراد أسرهن من منطقة الداوون في ترهونة في نيسان/ أبريل 2019، بحجة ولائهن لحكومة الوفاق الوطني، حسبما أفيد. وفي 9 كانون الثاني/ يناير 2021 ، تم العثور على جثثهن في مقبرة جماعية في ضواحي ترهونة وتعرّف عليهن أقاربهن. وخلص التقرير الجنائي إلى أن النساء الثلاث، وهن أخوات وإحداهن كانت حبلى، قُتلن برصاصات في الرأس. وكان مكتب الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان قد وثق اختفاءهن في وقت سابق.
- في حزيران/ يونيو 2019، تعرض رجل للإخفاء، وقد عُثر على جثته في مقبرة جماعية وتم التعرف عليه لاحقاً من قبل الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين عبر عينة الحمض النووي. وبحسب إفادة والد الضحية، فإن الشاب كان مدنياً يعمل في شركة خاصة. وبينما حصل الأب على معلومات تفيد بأن ابنه قد قُتل على يد الكانيات، لم يعرف مصيره إلا بعد العثور على جثته في مقبرة جماعية والتعرف عليه.
- أدى مقتل أخوين من الكانيات، محسن وعبد الحكيم، في ترهونة في 16 أيلول/ سبتمبر 2019 إلى دوامات جديدة من أعمال الانتقام، خاصة ضد قبيلة النعاجي وكذلك المحتجزين. وقُتل ثلاثة من أفراد قبيلة النعاعجة بعد فترة وجيزة بالقرب مما يسمى بـ "مثلث الزيت" بالمدينة. واقتيد أفراد آخرون إلى السجن ومازالوا مفقودين. واعتبر أفراد القبيلة أنهم لا يستطيعون تقديم شكاوى رسمية للشرطة أو مكتب النائب العام خوفاً من الانتقام. وفي نفس اليوم، هاجم عناصر الكانيات منزل مدني آخر وأطلقوا النار على عائلته بأكملها ما أسفر عن مقتل 16 منهم، بزعم الانتقام لمقتل الأخوين من الكانيات.
- في آب/ أغسطس 2021، انتُشلت جثتا زوجين من مقبرة جماعية في ترهونة وتم التعرف عليهما من خلال عينات الحمض النووي. ووفقاً للمعلومات التي قدمها الأقارب، كان الرجل قد احتُجز من قبل الكانيات في كانون الأول/ ديسمبر 2019 في منطقة قصر بن غشير إلى جانب اثنين آخرين من المدنيين بحجة عدم إبرازهم أوراق هوية سارية المفعول.

واختفت زوجة الرجل بعد أسبوع واحد عقب تلقيها مكالمة هاتفية من أحد عناصر الكانيات يطلب منها الحضور إلى مكان مجهول لزيارة زوجها المحتجز. وأظهر رفات الزوجة تعرضها لإطلاق الرصاص بما لا يقل عن عشر مرات.

- في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2019، وردت تقارير تفيد بتعرض تسعة مدنيين للقتل في حوادث منفصلة، حيث تم إطلاق النار على أحدهم وقُتل أمام محل تجاري. وفي نفس اليوم، اقتحم أفراد الكانيات منزلاً لإحدى العائلات وأطلقوا النار على جميع أفراد الأسرة الذكور الذين قُتلوا ما عدا واحد. وفي حادث آخر، أفادت امرأة ناجية بأنها حاولت الانتحار بعد أن أُجبرت على مشاهدة مقتل جميع أقاربها تقريباً، بمن فيهم البعض من أبنائها. كما ورد بأن العديد من الأطفال قد شهدوا الحادث. وبعد عمليات القتل هذه، أخرج عناصر الكانيات الجثث من المنزل. وعُثر على اثنين من الضحايا لاحقاً واستُردا من مستشفى ترهونة، لكن العائلة لم تتمكن حتى اليوم من استعادة الجثث الأخرى.
- تم التعرف على ضحية أخرى بعد العثور عليها في مقبرة جماعية، وكانت عائلة الضحية قد نشرت صورته على وسائل التواصل الاجتماعي، اختطفه الكانيات في كانون الأول/ ديسمبر 2019 في ترهونة. وما يزال شقيقه الذي اختُطف من أمام منزله في أوائل حزيران/ يونيو 2020 قبل يوم واحد من انسحاب الكانيات من المدينة مجهول المصير.
- وفي حالة أخرى، عُثر على جثة في بئر مياه بالقرب من مقر الدعم المركزي ترهونة، وهي مجموعة محلية تابعة للكانيات. ومرّ على الجثة مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر في البئر عندما عُثر عليها. وبحسب شقيق الضحية، فقد اختطفه الكانيات من منزله في ترهونة بتاريخ 12 كانون الأول/ ديسمبر 2019. وتلقى أفراد العائلة التقرير الجنائي في 2 تموز/ يوليو 2020، والذي خلص إلى أن سبب الوفاة على الأرجح ناتج عن طلق ناري. حيث أصيب بسبع إطلاقات في الرأس.

كانون الثاني/ يناير – حزيران/ يونيو 2020

- اختطف الكانيات رجلاً يبلغ من العمر 60 عاماً في 5 كانون الثاني/ يناير 2020 أثناء قيادته سيارته على طريق مطار طرابلس الدولي. وبعد مرور ثلاثة أشهر، علمت العائلة من سجين سابق احتُجز لدى الكانيات أن الرجل تعرض لتعذيب شديد وسوء معاملة، إلا أنه ما يزال على قيد الحياة. وبعد مضي شهرين، عُثر على جثته في صندوق قمامة في ترهونة

من بين جثث أخرى. واستلمت عائلته الجثة بعد تحليل الحمض النووي في طرابلس. وأفادت التقارير الجنائية أن الجثة تعرضت لتعذيب شديد، بما في ذلك جروح في أعضائه التناسلية.

- عُثر على ثلاث جثث أمام مسجد في منطقة القره بولي بعد احتجاز الضحايا في محطة وقود من قبل الكانيات في شباط/ فبراير 2020. ونُقل الضحايا، وهما شقيقان من مصراتة ورجل سوري الجنسية، إلى المستشفى المحلي ودُفنوا في نفس اليوم. وقال الأب الذي تعرف على جثتي الأخوين في المشرحة أنهما تعرضا لضرب شديد وعدة طلقات نارية منها في الصدر والرقبة والفم والساق. وقال طبيب إن الاثنين تعرضا للتشويه أيضاً، حيث قُطعت خصيتيهما وقُلعت أظافرهما، مما يدل على التعذيب وسوء المعاملة الشديدين[20].
- تم التعرف على بضعة جثث عُثر عليها في مستشفى ترهونة وتم التأكيد بأنها تعود لمدنيين من المدينة. وفي مشرحة مستشفى ترهونة، تم التعرف على أحد الضحايا الذي شوهد آخر مرة في 29 شباط/ فبراير 2020 من قبل ذويه عندما اختُطف من نقطة تفتيش في منطقة الداوون. ووفقاً لتقرير الطب الشرعي، فإن وفاته وقعت في أواخر نيسان/ أبريل 2020. وأظهرت الجثة إصابات تكشف تعرض صاحبها لضرب مبرح وغيره من أشكال التعذيب والمعاملة السيئة.
- في الخامس من نيسان/ أبريل 2020، اختُطفت سبع نساء وثلاثة أطفال من ترهونة، عندما داهمت كتيبة الكانيات منازل تعود لعائلة كبيرة. وأفادت التقارير بإطلاق النار على عدد من رجال العائلة وقتلهم. وما يزال مصير النساء والأطفال المختطفين مجهولاً. وفي وقت لاحق هدم عناصر من الكانيات منازل تملكها العائلة.
- في الخامس من نيسان/ أبريل 2020، ألقت كتيبة الكانيات القبض على رجل يبلغ من العمر 59 عاماً وابن أخيه في منزلهما الكائن في منطقة أولاد خليفة بترهونة. وقُبض على فرد ثالث من العائلة في وقت لاحق من الليل. واقتيد الثلاثة إلى مكان مجهول ولم يتم التعرف عليهم إلا في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، بعد العثور عليهم في إحدى المقابر الجماعية بالمدينة. وأظهر تشريح الجثث أنهم أصيبوا بعدة إطلاقات نارية في الرأس والفم والرقبة والجذع. ورفعت عائلة الضحايا شكوى أمام محكمة مسلاتة، لكن لم يتم القبض على أحد حتى الآن.

[20] مقطع مصور يظهر القبض على الأشخاص، وهو متداول عبر منصات التواصل الاجتماعي:
https://www.facebook.com/1977991222306670/posts/2401056940000094/?vh=e

- في الخامس من حزيران/ يونيو 2020، أعاد الهلال الأحمر الليبي جثث 32 ضحية – جميعهم من عائلتين من قصر بن غشير – إلى من تبقى من أفراد أسرهم. ووفقاً للمعلومات التي قدمها أقاربهم، كانت كتيبة الكانيات قد اختطفت الضحايا في أوقات مختلفة بين نيسان/ أبريل 2019 وحزيران/ يونيو 2020 وتم الإبلاغ عن اختفائهم. ومن بين الضحايا 18 رجلاً وثلاث نساء و11 طفلاً، بينهم تسعة أولاد وفتاتين. وتعرض بعض الضحايا للاعتقال والاحتجاز لدى وحدات مختلفة من الجيش الوطني الليبي المتمركزة بالقرب من ترهونة، بما في ذلك كتيبة الكانيات، قبل قتلهم. وأظهرت الجثث علامات تعذيب وإيذاء. وتم تسليم الجثث إلى الهلال الأحمر الليبي في إطار عملية تبادل مع الجيش الوطني الليبي.

وتشير هذه الحالات إلى أن كتيبة الكانيات استهدفت المدنيين بشكل ممنهج، بما في ذلك معارضيها، إما بإعدام عائلات بأكملها أو قتل أقاربهم الذكور فقط. وفي عدة حالات، قُتل جميع الرجال من عائلة واحدة وأُجبرت النساء والأطفال على مشاهدة عملية القتل. وفي حوادث أخرى، قُتل النساء والأطفال أيضاً أو اختُطفوا. وقد خلق هذا العنف صدمة شديدة لدى أفراد العائلات الأحياء، وفي الحالات التي كان فيها الرجال هم المعيلين الأساسيين، تُركت هذه العائلات أيضاً معدمة ومعوزة. وما تزال النساء والأطفال الناجين على وجه الخصوص يعانون من عواقب نفسية واقتصادية طويلة الأمد نتيجة لهذه الانتهاكات الجسيمة.

وفي الأيام التي سبقت استعادة حكومة الوفاق الوطني لترهونة وانسحاب الجيش الوطني الليبي من المدينة في حزيران/ يونيو 2020، أفاد شهود عيان بأنه قد تم نقل مئات المعتقلين المسجونين في مراكز اعتقال تخضع لسيطرة الكانيات في ترهونة إلى مناطق يسيطر عليها الجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا، بينما تعرض آخرون للتعذيب وسوء المعاملة و/أو القتل في تلك المرافق. ولم يتم التحقق من مكان وجود العديد من هؤلاء المعتقلين، غير إن التقارير تشير إلى أن المعتقلين الذين نُقلوا من أماكن حجز الكانيات في ترهونة ما يزالون محتجزين في الشرق، ما يكشف عن مستوى من التنسيق بين الكانيات والجيش الوطني الليبي. وبينما يبدو أنه قد تم نقل المدنيين والمقاتلين المؤيدين لحكومة الوفاق الوطني من ترهونة وأماكن أخرى بهذه الطريقة، إلا أن العديد منهم ليسوا موجودين في كشوفات السجون الأخرى، مما يترك عائلاتهم في حالة مستمرة من عدم اليقين حول مصير أحبائهم.

الانتهاكات ضد الأشخاص العاجزين عن القتال

إلى جانب المدنيين الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، هناك تقارير موثوقة تفيد باحتجاز مقاتلين موالين لحكومة الوفاق الوطني تم أسرهم أثناء أعمال عدائية مسلحة واقتيادهم إلى مراكز احتجاز تديرها كتيبة الكانيات. وفي بعض الحالات، تعرض هؤلاء للتعذيب وسوء المعاملة أو الإعدام بإجراءات موجزة، بينما ما يزال مصير العديد من الأشخاص الآخرين مجهولاً.

وفي إحدى الحالات، تم العثور على جثة مقاتل مصاب أسره الكانيات في نيسان/ أبريل 2019، وقد استعيدت جثته في وقت لاحق من ترهونة من قبل الهلال الأحمر الليبي لتتعرف عليه زوجته بعد ذلك. وخلص تقرير طبي إلى أن الضحية قد تعرض للتعذيب وخُلِعت جميع أسنانه. كما أثبت تقرير الطب الشرعي إلى أنه قُتل برصاصة أُطلقت مباشرة على الرأس.

وفي أيار/ مايو 2019، تم أسر مقاتل من الزنتان مع اثني عشر مقاتلاً آخرين موالين لحكومة الوفاق الوطني في المنطقة الواقعة بين طريق المطار واسبيعة، وذلك عندما تعرضت المجموعة لكمين من مقاتلي الكانيات. وفي وقت لاحق، تعرّف صديق للعائلة على الضحية في مشرحة مستشفى ترهونة، وتواصلت العائلة مع المستشفى مطالبة بالجثمان. ونظراً لأن كتيبة الكانيات كانت تسيطر على المؤسسات في ترهونة، بما في ذلك المستشفيات، فقد رفضت في البداية طلب العائلة قائلة إنهم يريدون استخدام الجثمان لمقايضته بمقاتلين أسرى موالين للجيش الوطني الليبي. وبعد ضغط من شيوخ القبائل، أعيدت الجثة إلى العائلة وتبين أن الرجل قد أُصيب برصاصة في الرأس.

وفي آب/ أغسطس 2019، أصيب مقاتلان مع ميليشيا خلة الفرجان الموالية لحكومة الوفاق الوطني بالقرب من ترهونة وتم أسرهما من قبل الكانيات. وفي الشهر ذاته، توسط الهلال الأحمر الليبي في تسليم جثتيهما في مدينة مصراتة. وأشارت التقارير الجنائية إلى وجود كسور في جمجمتيهما كما كانت هناك آثار حروق على جثتيهما.

الانتهاكات المرتكبة في أماكن الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الكانيات

شهدت ترهونة حتى حزيران/ يونيو 2020 وجود عدد من أماكن الاحتجاز التي تسيطر عليها كتيبة الكانيات أو عناصر مسلحة مرتبطة بها. ومن بين المرافق التي يمكن تحديها على أنها "رسمية": (1) سجن ترهونة المركزي؛ (2) "سجن البوكسات (الصناديق)"، حيث كان يتم احتجاز الضحايا في بوكسات (صناديق) معدنية أصغر من متر مكعب؛ و (3) سجن الدعم المركزي. وكانت جميع هذه المرافق تخضع إسمياً لسيطرة فرع الشرطة القضائية الخُمس. ومع ذلك، كان الكانيات يديرون بشكل

مباشر أماكن احتجاز غير رسمية و "سرية"، بما في ذلك مواقع يشار إليها باسم سالم الساكت والخضر[21]. كما استخدم الكانيات المزارع والمنازل الخاصة والمباني العامة لاحتجاز الأشخاص بشكل تعسفي وحرمانهم من حريتهم وتعريضهم للتعذيب وسوء المعاملة، ولتنفيذ عمليات القتل خارج نطاق القضاء. وقد تم تحديد بعض قادة الكانيات المسؤولين عن هذه المرافق من قبل بعثة تقصي الحقائق ومحتجزين سابقين ورابطات محلية معنية بالضحايا[22].

أماكن احتجاز سابقة في ترهونة، شباط/ فبراير 2021 © بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. مركز الاحتجاز هذا من بين المراكز التي كانت تديرها الشرطة القضائية ووزارة العدل.

التعذيب وسوء المعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء الاحتجاز

من بين المحتجزين في أماكن الاحتجاز هذه مدنيون بشبهة معارضتهم للكانيات فضلاً عن مقاتلين للعدو تم أسرهم. وقد ارتبط كل مكان من أماكن الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الكانيات بحالات تعذيب وسوء معاملة وقتل خارج نطاق القضاء وإعدامات موجزة. وعلى وجه الخصوص، كان سجن الخضر الواقع داخل مصنع مياه ترهونة و"سجن البوكسات (الصناديق)" مصدر رعب كبير حيث كانا يضمان صناديق معدنية صغيرة يتم تسخينها واستخدامها للتعذيب وسوء المعاملة حيث يُجبر المعتقلون على

[21] يقع هذا السجن داخل مصنع مياه في ترهونة. راجع بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "النتائج التفصيلية بشأن الوضع في ترهونة"، 1 تموز/ يوليو 2022، الفقرة 89.

[22] يتم الاحتفاظ بأسماء الجناة المزعومين المسؤولين عن الانتهاكات والإساءات الخطيرة الموثقة في هذا التقرير في سجلات إدارة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

الانحناء داخل هذه الصناديق في ظروف خانقة ومعدومة التهوية وغير قادرين على الحركة مع تكديس رماد ساخن فوق الصندوق لتوليد الحرارة. وكان يتم وضع ثلاثة إلى أربعة أشخاص في هذه "الأفران"، غالباً لساعات في كل مرة. وبشكل عام، كانت ظروف الاحتجاز في هذه السجون المكتظة تصل إلى حد التعذيب أو سوء المعاملة القاسية واللاإنسانية، حيث أبلغ المحتجزون عن محدودية إمكانية الوصول إلى المياه والغذاء ودورات المياه وأدوات النظافة الشخصية.

وذكر سجين سابق اعتقل في سجن القضائية في ترهونة في حزيران/ يونيو 2020 أنه تعرض للتعذيب والضرب بعصي حادة. ولم يتم إبلاغه بأية تهم رسمية موجهة إليه، غير أنه اتهم بنشر رسائل مؤيدة لحكومة الوفاق الوطني على وسائل التواصل الاجتماعي. وشملت أساليب التعذيب الحبس الانفرادي لفترات مطولة والتعليق في وضعية الإجهاد لساعات، بالإضافة إلى الجلد بالسوط على القدمين والحرمان من النوم والتهديد بالقتل ومشاهدة قتل نزلاء آخرين.

عمليات القتل غير القانونـي أثناء الاحتجاز

تشير عدد من التقارير أيضاً إلى وقوع عمليات قتل غير قانونية في سجون يسيطر عليها الكانيات، إما بعد التعذيب أو كانتقام مباشر. ففي 13 أيلول/ سبتمبر 2019، قتل الكانيات 37 سجيناً في سجن القضائية ترهونة انتقاماً لمقتل محسن الكاني، آمر اللواء التاسع، وشقيقه عبد العظيم الكاني في معارك طرابلس. وكان أحد المحتجزين السابقين شاهد عيان على مقاتلي الكانيات وهم يدخلون السجن ويأمرون السجناء بمغادرة زنازينهم والاضطجاع على الأرض في ساحة السجن. بعد ذلك شرع المقاتلون بإطلاق النار وقتل جميع السجناء على مدار عدة ساعات. وكان من بين الضحايا أيضاً رجال من مناطق أخرى، مثل مصراتة وبني وليد. وتم نقل جثث الضحايا بشاحنة إلى مكان مجهول وعُثر عليها لاحقاً في مكب النفايات بالمدينة، رغم أنه لم يتسنّ التعرف على جميع الضحايا. واستمرت عمليات القتل الانتقامية لعدة أيام بعد ذلك.

زيارة "سجن البوكسات (الصناديق)" الواقع قرب الموقع الزراعي، أيار/ مايو 2022© بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

وعُثر على جثة أحد الضحايا بمستشفى ترهونة بتاريخ 6 حزيران/ يونيو 2019، وكان قد اعتقله الكانيات في نيسان/ أبريل 2019 وقتل في سجن تسيطر عليه الكتيبة. وأصرت الزوجة على إجراء فحص الطب الشرعي لجثة زوجها:

"رغم أنني تعرفت عليه عندما تم نقله إلى مصراتة مع اثني عشر جثة أخرى، إلا أنني أردت إجراء فحص الطب الشرعي. أخبرني الطبيب أن زوجي قُتل برصاصة دخلت أذنه واخترقت رأسه. لقد تعرض للتعذيب وخُلعت أسنانه."

–إفادة زوجة أحد الضحايا أثناء مقابلة أجرتها معها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

وتحدّث رجل احتُجز في سجن القضائية ترهونة بين تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 وكانون الأول/ يناير 2020 عن تعرّض أحد زملائه في الاحتجاز للتعذيب وكيف أُجبر على مشاهدة حراس سجن الكانيات وهم يقتلون أخاه، وهو فعلٌ قد يُعدّ بحد ذاته تعذيباً أو معاملة وحشية ولاإنسانية ومُهينة[23].

"رأيتُ أحدَ الأخوين. كان مُغطىً بالدماء، وكان من الواضح أنه قد تعرض للتعذيب. وكان يصرخ بشكل هستيري قائلاً بأنه أُجبر على مشاهدة أخيه يُقتل في السجن."

- إفادة شاهدٍ ومحتجز سابق في سجن القضائية ترهونة قابلته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وأخبره أحد حراس السجن لاحقاً بأن كلا الأخوين قد قُتلا في نفس اليوم. وفي عام 2021، تم التعرف على جثتي الأخوين بعد العثور عليهما في مقبرة جماعية.

وساعد محتجزون سابقون في سجن ترهونة في توثيق الانتهاكات التي وقعت داخل سجون المدينة، بما في ذلك التعذيب وسوء المعاملة والإعدام خارج نطاق القضاء. ومع ذلك، كانت هناك صعوبة في جمع الشهادات من المحتجزين السابقين بسبب الخوف من الانتقام والتهديدات المستمرة التي يتعرضون لها، بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وبحسب التقارير، فإن الكانيات قد قاموا عند انسحابهم إلى الشرق بنقل سجناء آخرين يُعتقد بأنهم يمكن أن يكونوا ذوي قيمة عالية في أية تبادلات مستقبلية لكونهم أغنياء. علاوة على ذلك، أفادت جمعيات الضحايا بأنه قد تم تدمير صناديق الاحتجاز (البوكسات) الموجودة في مصنع المياه عندما فرّ الكانيات من ترهونة، مما أدى إلى إتلاف أدلة رئيسية تفيد في التحقيقات المستقبلية والتذكير بما حصل[24].

---

[23] لقد اعترف الفقه القانوني الدولي بأنّ المعاناة النفسية للأقارب الذين يُجبرون على مشاهدة سوء المعاملة الوحشية يمكن أن ترقى إلى التعذيب: قارن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY)، المدعي العام ضد موينينا فوفانا وأليو كونديوا، 2 آب/ أغسطس 2007، حكم المحاكمة، الفقرة 153. انظر أيضاً صندوق الأمم المتّحدة للتبرّعات لضحايا التعذيب، "تفسير التعذيب في ضوء ممارسة ونُظُم الفقه للهيئات الدولية"، ص 23-24.

[24] مع ذلك، ما يزال "سجن البوكسات (الصناديق)" في مقر المختبرات الزراعية قائماً. تم تداول عدة مقاطع مصورة تصف ظروف الاحتجاز في الموقع. على سبيل المثال، انظر: https://fb.watch/jl-cQ6GRLY/?mibextid=6aamW6

مكان احتجاز سابق في ترهونة، أيار/ مايو 2022 © بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

نهب وتدمير الممتلكات

خلال الحوادث التي قُتلت أو اختطفت فيها عائلات، أفاد من أجريت معهم مقابلات أيضاً أن منازلهم وأنشطتهم التجارية قد نُهبت ودُمرت خلال المراحل المختلفة من النزاع.

"لقد فقدت العديد من أفراد عائلتي، بينهم ثلاث من بنات أخي تم العثور عليهن في مقبرة جماعية في ترهونة. وقد تم تدمير منزلي ومصنعي ومتاجري ونُهبت ممتلكاتي ومقتنياتي الثمينة. ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر 2019، عشت أنا وقبيلتي بأكملها نازحين في طرابلس أو فررنا إلى الخارج. لقد خسرنا الكثير بلا رحمة. حتى الأمهات تخلّين عن أطفالهن"

–إفادة رجل من ترهونة أثناء مقابلة أجرتها معه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وتم العثور على بنات أخيه الثلاث في مقبرة جماعية مع سبعة أشخاص من عائلة أخرى، بينهم ثلاثة أطفال.

في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2019، في منطقة الداوون في ترهونة، استهدف مقاتلو الكانيات 19 منزلاً تابعاً لنفس العائلة. كما أطلقوا النار وقتلوا عدداً من أفراد الأسرة ونهبوا وأضرموا النار في العديد من الممتلكات المملوكة لتلك العائلة التي اعتبرت مؤيدة لحكومة الوفاق الوطني. وكانت العائلة قد استهدفت سابقاً من قبل الكانيات.

التهجير القسري للمدنيين

كثيراً ما يحدث النزوح بعد مقتل أفراد من الأسرة أو تهديدهم ومخافة من الانتقام. ففي إحدى الحالات وفي أواخر عام 2019، وعقب اختطاف الكانيات لستة رجال من نفس العائلة، فرّ 28 من أقاربهم من المنطقة خوفاً من المزيد من العنف والانتقام.

وفي حالة أخرى وفي كانون الأول/ ديسمبر 2019 في منطقة الداوون، نفذ الكانيات سلسلة من عمليات القتل خارج نطاق القانون ونهب وتدمير لممتلكات المدنيين، مما أجبر أفراد الأسرة الناجين على الفرار إلى مدن أخرى. وأفاد شهود أن النازحين ظلوا يواجهون المضايقات والتهديدات، بل وقُتلوا في بعض الحالات في المناطق التي نزحوا إليها.

العنف الجنسي

لا يتم الإبلاغ عن العنف الجنسي على نطاق واسع في جميع أنحاء ليبيا، ويرجع ذلك جزئياً إلى التقاليد الأبوية والدينية والثقافة القبلية، والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى الخوف من الرفض والوصم والعار ومعاودة إيذاء الناجين. ويقترن الوصم بالعار المرتبط بالإبلاغ عن العنف الجنسي بمحدودية خبرة السلطات الليبية في مجال الطب الشرعي للتحقق من مزاعم العنف الجنسي. ولا يتم الإبلاغ عن العنف الجنسي ضد الرجال بشكل خاص؛ إلا أنه واضح من بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي

ارتكبها الكانيات في ترهونة، ولا سيما أمثلة تشويه الأعضاء التناسلية على جثث العديد من الرجال التي عثر عليها في المقابر الجماعية.

ومع ذلك، تمكنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان من جمع تقارير عن حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي من رجال ونساء يُزعم أن الكانيات ارتكبوها، بما في ذلك التعري القسري والتعذيب الجنسي وتشويه الأعضاء التناسلية. وبالمثل، تلقت بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا أيضاً مزاعم بالعنف الجنسي ضد النساء والرجال، بما في ذلك ضد الرجال في مقرات الاحتجاز التابعة للكانيات وضد النساء في المركز التجاري بالمدينة الذي يسيطر عليه الكانيات، وذلك كتهديد لأفراد أسرهم من الذكور[25].

خامساً: الانتهاكات المرتكبة في ترهونة بعد دخول القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني في حزيران/ يونيو 2020

معلومات أساسية:

بقي الوضع غير آمن لعدة أشهر بعد انسحاب الجيش الوطني الليبي من ترهونة في حزيران/ يونيو 2020 بسبب استمرار ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي ونهب وتدمير الممتلكات، على يد قوات "بركان الغضب" التابعة لحكومة الوفاق الوطني.

وتجمعت قوات عملية بركان الغضب، التي تتألف من عناصر مسلحة من مناطق مختلفة في غرب ليبيا، بما في ذلك قوات مدينة مصراتة وكتيبة النواصي وقوة الردع الخاصة، للدفاع عن طرابلس والتصدي لتقدم الجيش الوطني الليبي. وتضمنت أيضاً عناصر مسلحة محلية مختلفة، بما في ذلك تحالف من أنصار حكومة الوفاق الوطني من ترهونة، والمعروفين باسم "قوة حماية ترهونة"، والتي تحالفت مع بعضها انتقاماً للانتهاكات التي ارتكبها الكانيات والجيش الوطني الليبي. وتشكلت قوة حماية ترهونة في عام

[25] بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "نتائج تفصيلية حول الوضع في ترهونة"، 1 تموز/ يوليو 2022، الفقرات 73 و 109.

2019، وكانت في البداية عبارة عن أقلية من أنصار الكانيات الذين رفضوا التحالف مع الجيش الوطني الليبي وانضموا بدلاً من ذلك إلى تحالف حكومة الوفاق الوطني في طرابلس. والتحق بها تدريجياً معارضون آخرون للكانيات، بما في ذلك قبائل النعاجي والفرجاني والمرغنة وكتيبة صلاح البركي[26].

وكانت قوة حماية ترهونة مدعومة بعناصر مسلحة أخرى من قوات بركان الغضب التابعة لحكومة الوفاق الوطني في سيطرتها على ترهونة. ومع ذلك، سرعان ما تم حل هذا التحالف الهش بعد انسحاب الجيش الوطني الليبي. في هذه المرحلة، قامت حكومة الوفاق الوطني بتثبيت اللواء 444 ومديرية أمن ترهونة ووضعهما تحت مظلة وزارة الداخلية لتحقيق الاستقرار في المدينة. وحتى شهر آب/ أغسطس 2024، ما يزال اللواء 444 موجوداً في المدينة، وقد أكد بعض الضحايا أن قادة الكانيات السابقين يعملون داخله[27]:

"مازال المجرمون داخل ترهونة، وما زال أهالي الجناة يضايقون الضحايا... إنهم يهددوننا حتى الآن، في مركز الشرطة، في الأمن الداخلي، لا أحد يستطيع أن يفعل أي شيء لحمايتنا. في الواقع، إذا ذهبنا للمطالبة بحقوقنا، فقد يحتجزوننا بدلاً من الجناة."

- أحد المشاركين في جلسة التشاور التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع ضحايا ترهونة في طرابلس.

بالإضافة إلى ذلك، كشف شهود في ترهونة أنه لم يتم تنفيذ أي تدابير لتدقيق وفحص قوات الأمن المحلية، وأن مرتكبي الانتهاكات المزعومين ضد عائلات بأكملها ما زالوا يشغلون مناصب داخل الشرطة المحلية أو مديرية الأمن الداخلي، مع القدرة على تهديد الضحايا إذا حاولوا اللجوء إلى العدالة. حذر أحد الضحايا قائلاً:

---

[26] لعبت قبيلة النعاجي دوراً بارزاً في تحالف قوة حماية ترهونة، سعياً للانتقام من اضطهاد الكانيات. وبعد انسحاب الجيش الوطني الليبي، شكلت القبيلة مكوناً مسلحاً داخل قوة حماية ترهونة، وهو كتيبة شهداء النعاجي، التي ادعت أنها الجهة الأمنية الرئيسية في ترهونة. وكانت كتيبة صلاح البركي، وهي مكون تمركز في البداية في أبو سليم، تتألف بشكل رئيسي من مقاتلي ترهونة. وفي عام 2017، طردتها قوات الأمن المركزي أبو سليم من أبو سليم ووجدت ملجأ لها في ترهونة. وانضمت إلى الكانيات في القتال ضد قوات الأمن المركزي أبو سليم في عام 2018، ولكن بعد اندماج الكانيات في الجيش الوطني الليبي، اصطفت إلى جانب قوة حماية ترهونة. وكانت قبيلة المرغنة من منطقة قصر بن غشير تعارض كلاً من الجيش الوطني الليبي والكانيات، وقد قام الكانيات بتهجيرها قسراً في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. وفي هذه الأثناء، انضمت قبيلة الفرجاني إلى قوة حماية ترهونة بعد تهجيرها من قبل الكانيات من الداوون، وهي مدينة مجاورة لترهونة، ولم تكن معارضة لقائد الجيش الوطني الليبي والذي هو من نفس قبيلة الفرجاني.

[27] أفاد الضحايا بذلك أثناء مشاورات معهم في آذار/ مارس 2023

"لا أستطيع الاستمرار في رؤية قاتل ابني أمامي. إذا استمر هذا، فسوف أجبر على القيام بنفس جريمته... إذا لم نحقق العدالة، فسيصبح مجتمعنا مجتمعًا إجراميًا. لا نريد أن نصل إلى هذه النقطة. إذا لم تكن هناك عدالة فسنصبح جميعاً مجرمين."

- أحد المشاركين في جلسة التشاور التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع ضحايا ترهونة في طرابلس.

الاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة والقتل غير القانوني

تلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان تقارير عن اختفاء العديد من مقاتلي الجيش الوطني الليبي على يد العناصر المسلحة المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني بعد القبض عليهم في ترهونة في شهر حزيران/ يونيو 2020. وقيل إن عدداً من المحتجزين قد نُقلوا إلى سجن معتيقه في طرابلس الذي تسيطر عليه قوة الردع الخاصة، غير أن أسماءهم ليست موجودة في كشوفات السجن. ووثّقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان حالات لسجناء أطلقت قوة الردع الخاصة سراحهم من سجن معتيقه كجزء من عمليات تبادل السجناء بدعم من الهلال الأحمر الليبي، ويُزعم أنهم أرسلوا إلى الشرق حيث لن يواجهوا محاكمات هناك.

كما وثقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان العديد من الهجمات الانتقامية التي شنتها قوات بركان الغضب التابعة لحكومة الوفاق الوطني، وفي وقت لاحق اللواء 444 ومديرية أمن ترهونة، ضد العائلات التي يُعتقد أنها تدعم الجيش الوطني الليبي أو الكانيات. فعلى سبيل المثال، في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، تم اختطاف مدنيين اثنين من أمام مركز شرطة ترهونة على يد مسلحين مجهولين. وبعد بضعة أسابيع، أُبلغت عائلة أحد المخطوفين أنه كان في مستشفى طرابلس الطبي يتلقى العلاج من جروح ناجمة عن التعذيب. ولم يُسمح لعائلته إلا بزيارة قصيرة له. وكان الرجلان رهن الاحتجاز السري، ويُزعم أن كتيبة شهداء النعاجي هي من احتجزتهما.

في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، قتلت كتيبة شهداء النعاجي بشكل تعسفي مدنياً يبلغ من العمر 32 عاماً يُزعم أن شقيقه مقاتل ضمن كتيبة الكانيات. ولم يكن الضحية عضواً في أي فصيل مسلح، بل اعتبر مذنباً فقط بسبب صلته تلك وقُتل أثناء الاحتجاز بعد تعرضه للتعذيب. ويعدّ مقتله مثالاً على الانتقام والثأر الذي حدث في ترهونة بعد انسحاب الجيش الوطني الليبي مع إفلات تام من العقاب. وفرّت عائلة الضحية إلى بنغازي بعد هذا الهجوم.

وتم إطلاق سراح رجل في كانون الثاني/ يناير 2021 من مركز احتجاز تديره قوة الردع الخاصة في طرابلس، بعد اختطافه من قبل القوة في كانون الأول/ ديسمبر 2020، بشرط عدم توجيه اتهامات ضد القوة. وأفاد الرجل بحدوث سوء معاملة وتعذيب شديدين في مكان الاحتجاز، وأن المحتجزين من ترهونة لم يحصلوا على محاكمة عادلة وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة. وقد سرق الكانيات ممتلكاته وعقاراته ثم احتلتها قوة الردع الخاصة بعد انسحاب الجيش الوطني الليبي.

نهب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة

استمر نهب وتدمير المنازل والممتلكات والمزارع في ترهونة لعدة أيام بعد سيطرة حكومة الوفاق الوطني وقوة حماية ترهونة على المدينة. وفي 7 حزيران/ يونيو 2020، أفادت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان أنها *"تلقت تقارير عديدة عن نهب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة في مدينتي ترهونة والأصابعة والتي يبدو في بعض الحالات أنها أعمال انتقامية وثأرية تهدد بزيادة تآكل النسيج الاجتماعي في ليبيا."*[28]

وأفاد شهود بسرقة أموال وذهب بالإضافة إلى نهب وتدمير الممتلكات، بما في ذلك في منطقة عيون دوغة التي تسكنها قبيلة الشفاترة، ما أدى إلى نزوح شريحة كبيرة من السكان. واضطرت النساء الفارات للتخلي عن مجوهراتهن حتى يتمكن من المغادرة. وقد أحرقت المنازل، بينما تعرض 200 متجر داخل المركز التجاري بالمدينة للنهب والأضرار قبل إشعال النار فيها. كما تم استهداف مناطق محددة مثل حي خط الدويم خلال موجة التدمير هذه، وذلك بسبب الولاءات القبلية والسياسية الحقيقية أو المتصورة لسكان تلك المناطق.

[28] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بيان البعثة حول التطورات الأخيرة في ليبيا، 7 حزيران/ يونيو 2020، على الرابط التالي: https://unsmil.unmissions.org/unsmil-statement-recent-developments-libya.

وأفاد شهود أن كتيبة شهداء النعاجي شاركت في هذه الأعمال الانتقامية إلى جانب عناصر مسلحة أخرى متحالفة مع حكومة الوفاق الوطني. كما تعرض ضريح سيدي معمر، وهو ضريح صوفي، للقصف بالصواريخ وتم تدميره خلال هذه الهجمات التي وقعت في حزيران/ يونيو 2020. وتعرض مكتب الفرع المحلي للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ترهونة للنهب خلال الفترة ذاتها.

في 23 كانون الثاني/ يناير 2021، خرجت مظاهرة في ترهونة قادها أهالي الضحايا عقب دفن 14 جثة تم استخراجها من مقبرة جماعية في اليوم السابق. وتحولت المظاهرة إلى أعمال عنف حيث قام بعض المتظاهرين بنهب وإحراق منازل تابعة لمؤيدين مزعومين للجيش الوطني الليبي والكانيات (اللواء التاسع). كما قام المتظاهرون بنهب وحرق ممتلكات تابعة لعميد البلدية والممثل المحلي لمجلس النواب في طرابلس، واللذين فرّا من المدينة عندما انسحبت قوات الجيش الوطني الليبي في حزيران/ يونيو 2020 بسبب الخوف من الانتقام.

التهجير القسري

وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، نزح 5181 شخصاً من ترهونة في كانون الأول/ ديسمبر 2019، وارتفع العدد إلى 35389 شخصاً بحلول حزيران/ يونيو 2020[29] بعد سيطرة حكومة الوفاق الوطني والعناصر المسلحة المتحالفة معها على المدينة. وحدثت موجات جديدة من التهجير القسري بعد السيطرة على ترهونة في حزيران/ يونيو 2020 بسبب استهداف قوات حكومة الوفاق الوطني، بما في ذلك قوة حماية ترهونة، للسكان الذين يُنظر إليهم على أنهم مرتبطون بالكانيات كشكل من أشكال إلصاق الذنب الجماعي. وأفاد المدنيون الذين فروا بأن ممتلكاتهم قد تعرضت للتدمير.

وواجه النازحون من ترهونة الذين وصلوا إلى طرابلس تهديدات ومضايقات بسبب الاشتباه في دعمهم للكانيات أو الجيش الوطني الليبي، مع احتمالات ضئيلة للعودة إلى ديارهم في غياب ضمانات أمنية كافية واستمرار الإفلات من العقاب. وانتقل غالبية النازحين إلى الجزء الشرقي من البلاد وأفادوا بأنهم تعرضوا للمضايقات والتهديدات في مناطق أخرى، وخاصة في طرابلس. وأفاد

[29] للمزيد من بيانات المنظمة الدولية للهجرة حول النازحين داخلياً، يرجى الاطلاع على: https://displacement.iom.int/libya.

بعض النازحين أنهم يعانون من التمييز والتهديدات والمضايقات اليومية من قبل بعض الميليشيات المحلية بسبب تصور دعمهم للجيش الوطني الليبي أو الكانيات.

وحتى أيلول/ سبتمبر 2020، عاد عدد بسيط من الذين فروا إلى المناطق الغربية إلى ترهونة، في حين أن معظم النازحين في الشرق أبدوا عدم الرغبة في العودة بسبب ما يُتصور من انتماءاتهم السياسية أو القبلية والخوف من الانتقام. وقد وجد العدد القليل من النازحين الذين عادوا إلى ترهونة منذ عام 2020 أن منازلهم مدمرة. وتسلط ديناميكية الانتقام هذه الضوء على الحاجة الماسة لدعم جهود المصالحة المحلية والتماسك الاجتماعي في ترهونة وتقديم خدمات الدعم للعائدين.

سادساً: اكتشاف مقابر جماعية في ترهونة (2020-2023)

بعد استعادة حكومة الوفاق الوطني السيطرة على ترهونة في 5 حزيران/ يونيو 2020 وانسحاب قوات الكانيات والجيش الوطني الليبي من المنطقة، أشارت التقارير بشكل متزايد إلى انتهاكات وتجاوزات جسيمة واسعة النطاق لحقوق الإنسان ارتكبتها كتيبة الكانيات وحلفاؤها. ومع اكتشاف مواقع الدفن الجماعي والبدء في التعرف على الجثث، بدأت تظهر صورة أوضح لعمليات القتل واسعة النطاق وغيرها من الانتهاكات المزعومة في المنطقة التي كانت تسيطر عليها كتيبة الكانيات آنذاك. كما تم اكتشاف 4 مقابر جماعية[30] في مدينة ترهونة وما حولها، والتي يشار إليها بـ"المكب"، ومشروع الربط والقابينة وموقع المشروع الزراعي 5 كم.

وفقاً للهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين وحتى شهر كانون الثاني/ يناير 2024، تم استخراج 353 جثة من مواقع الدفن الجماعي في ترهونة ومحيطها، تم التعرف على 235 جثة منها، بما في ذلك من خلال مطابقة عينات الحمض النووي التي تم جمعها من الأقارب[31]. وحتى شهر شباط/ فبراير 2024، أفاد مركز الخبرة القضائية والبحوث قيامه بجمع وحفظ 262

[30] يستند تعريف المقابر الجماعية المستخدم في هذا التقرير إلى التعريف الوارد في بروتوكول بورنماوث، والذي ينص على ما يلي: "يستخدم مصطلح المقابر الجماعية هنا ليعني "موقع أو منطقة محددة تحتوي على عدد كبير (أكثر من واحد)" من الرفات البشري المدفون أو المغمور أو المتناثر على السطح (بما في ذلك رفات الهيكل العظمي أو الرفات المختلط والمجزأ)، حيث تستدعي الظروف المحيطة بالوفاة و/أو طريقة التخلص من الجثة إجراء تحقيق بشأن مشروعيتها "مثل مؤشرات على عمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفية. انظر قرار الجمعية العامة 147/60؛ E/CN.4/2005/102/Add.1؛ وبروتوكول مينيسوتا بشأن التحقيق في حالات الوفاة غير القانونية المحتملة (2016)، البروتوكول المنقح، المسرد، "البقايا المختلطة."

[31] يرجى الاطلاع على صفحة الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين للحصول على تحديثات منتظمة:
https://www.facebook.com/profile.php?id=100063680854390

جثة، تم التعرف على 88 جثة منها. وكما ذكر أعلاه، ونظراً لتقاطع مهام مركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين في بعض الأحيان فضلاً عن مسؤولياتهم المنفصلة عن مراحل مختلفة من عمليات الحفر وتحديد الهوية، فمن المحتمل أن تكون هناك درجة كبيرة من التداخل في الأرقام المذكورة.

أجرى مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية تحليلاً لصور الأقمار الصناعية في ترهونة، وتم تقديمها إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وكيانات أخرى. وكشفت هذه الصور عن اضطرابات في التربة تتوافق مع نشاط الدفن الجماعي الذي حدث بين نيسان/ أبريل 2019 وحزيران/ يونيو 2020 في سبعة مواقع حيث تم العثور على جثث ورفات بشري في وقت لاحق. وخلص مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية إلى أن عمليات الدفن قد تمت على الأرجح خلال الفترة الزمنية التي كان يعمل فيها الكانيات تحت إمرة للجيش الوطني الليبي وكانت لهم سيطرة فعلية على المدينة[32]. ووفقاً لتقارير مختلفة، قد يكون هناك ما يصل إلى 100 مقبرة جماعية أخرى غير مكتشفة[33]. ومع استمرار السلطات في فحص المنطقة، تم اكتشاف مواقع دفن جماعي في عدة مواقع أخرى، بما في ذلك في منطقة مكب القمامة العام وبالقرب من طريق العبد (طريق العبد السريع). وحددت بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا أيضاً ثلاثة مواقع قد تحتوي على مقابر جماعية غير مكتشفة[34]. وفي آذار/ مارس 2023، اكتشفت الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين موقعي مقابر جديدين آخرين على طريق سالم بن علي وطريق الساقية في ترهونة، تحتوي على 3 جثث[35].

ووفقاً لمحققي الطب الشرعي الليبيين، فإن العديد من الجثث التي تم انتشالها من المقابر الجماعية وغيرها من المواقع ظهرت عليها علامات إصابات تشير لحدوث تعذيب و/أو إلى عمليات إعدام بإجراءات موجزة. وكشفت التحقيقات التي أجرتها الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين بأن جميع الجثث التي تم انتشالها كانت تحمل إصابات جراء أعيرة نارية وأن أكثر من 90 في المائة منهم كانت أيديهم مقيدة ومعصوبي الأعين[36]. كما كان من بين الضحايا أطفال ونساء أيضاً.

---

[32] بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "النتائج التفصيلية عن الوضع في ترهونة"، 1 يوليو 2022، الفقرة 56.
[33] بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، النتائج التفصيلية عن الوضع في ترهونة"، 1 يوليو 2022، الفقرة 142.
[34] بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "النتائج التفصيلية عن الوضع في ترهونة"، 1 يوليو 2022، الفقرة 143. تتوفر كافة تقارير البعثة على الموقع التالي: https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/libya/index.
[35] يرجى الاطلاع على صفحة الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين والتعرف على المفقودين على منصة فيسبوك: https://www.facebook.com/profile.php?id=100063680854390
[36] بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "النتائج التفصيلية عن الوضع في ترهونة"، 1 تموز/ يوليو 2022، الفقرة 135.

"في 5 نيسان/ أبريل 2021، بدأوا في استخراج الجثث من مقبرة جماعية جديدة خارج مدينة ترهونة. لقد عثروا على جثتين. اعتقدت أن أحدهم قد يكون أخي الذي اختطفه الكانيات. واستلمت في 18 تموز/ يوليو 2021 نتائج الحمض النووي. لا توجد كلمات يمكن أن تصف حزني. أريد أن أرى الكانيات ومن دعمهم في السجن."

- إفادة أحد الضحايا من ترهونة أثناء مقابلة أجرتها معه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مؤكداً بأنه قد تم التعرف على أخيه من بين المتوفين.

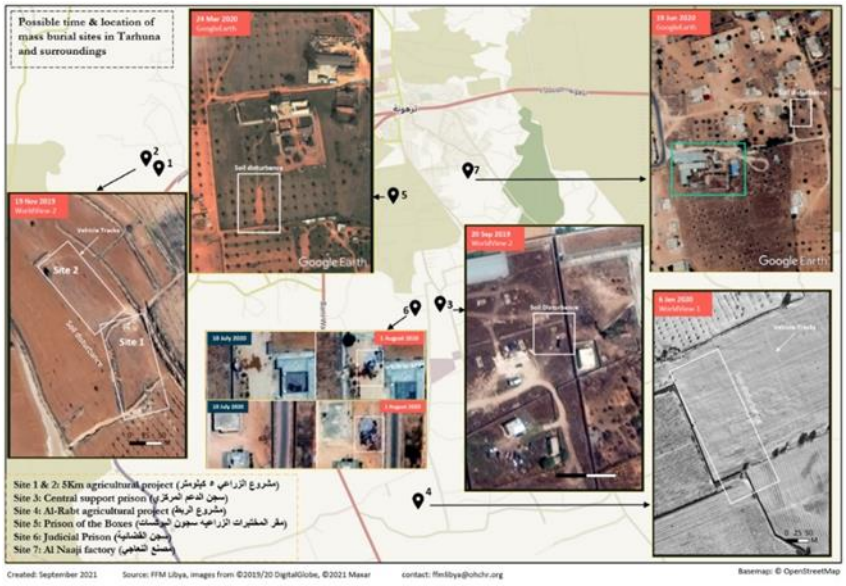

خريطة مواقع المقابر الجماعية، أيلول/ سبتمبر 2021© مركز الأمم المتحدة للأقمار الصناعية

اكتشاف جثث في مواقع أخرى حول مدينة ترهونة وفي بلدية قصر بن غشير

بالإضافة إلى الرفات البشري الذي عثر عليه في المقابر الجماعية، تم العثور على ما يقرب من 200 جثة في مواقع أخرى في ترهونة وما حولها، غالباً في حاويات القمامة. كما ظهرت على العديد من هذه الجثث علامات التعذيب أو الإعدام بإجراءات موجزة.

وأفادت السلطات الليبية بالعثور على جثث أكثر من 100 ضحية من الذكور في مستشفى ترهونة. كما تم اكتشاف رفات 30 شخصاً آخرين في حاوية قمامة بالقرب من المستشفى. وبينما كانت الجثث في مرحلة متقدمة من التحلل، كانت أيدي بعضهم مقيدة خلف ظهورهم، مما يشير إلى حدوث عمليات إعدام بإجراءات موجزة. وقد تأكد بأن معظم هذه المجموعة من الضحايا هم من الذكور. كما تم انتشال رفات بشري من آبار مياه قرب ترهونة، وفي الأراضي القريبة من سجن ترهونة. وأثناء كتابة هذا التقرير، كانت عدة مناطق أخرى، بما فيها المجاورة لأماكن الاحتجاز المعروفة، ما تزال قيد الفحص من قبل خبراء الطب الشرعي.

كما تم العثور كذلك على جثث ضحايا عمليات الإعدام غير القانونية في بلدية قصر بن غشير القريبة، وهي منطقة كان يسيطر عليها الكانيات في نقاط مختلفة منذ عام 2017 وما بعده. فعلى سبيل المثال، تم انتشال رفات 60 من هؤلاء الضحايا من حاويات قمامة موجودة في قصر بن غشير في حزيران/ يونيو 2021، كان البعض منهم محترقاً جزئياً. وبينما يُعتقد أن معظم الضحايا هم من الرجال، إلا أنه لم يكن من الممكن التأكد من جنس الضحايا في جميع الحالات بسبب درجة التحلل والإصابات التي لحقت بالجثث.

سابعاً: المحاسبة عن التجاوزات والانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني

جميع أطراف النزاعات المسلحة في ليبيا، بما في ذلك الحرب الأهلية بين عامي 2019–2020، ملزمة بالقانون الدولي الإنساني الذي يحظر التعذيب والاختطاف والاحتجاز التعسفي للمدنيين والقتل أثناء الاحتجاز، من بين انتهاكات أخرى. وبالمثل، يستمر تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح. وفي ظروف معينة، قد تتحمل الجهات الفاعلة غير الحكومية

مسؤوليات ذات صلة بحقوق الإنسان، خاصة عندما تمارس السيطرة على إقليم ما وتؤدي وظائف شبه حكومية[37]. وقد يتحمل الأفراد أيضاً مسؤولية جنائية عن الجرائم المرتكبة في ليبيا بموجب القانون الدولي وقد تتم مقاضاتهم في محاكم محلية ذات اختصاص قضائي مع تطبيق المعايير الدولية، أو في المحكمة الجنائية الدولية التي لها ولاية قضائية على الجرائم المدرجة في نظام روما الأساسي، والمزعوم ارتكابها في ليبيا منذ 15 شباط/ فبراير 2011، عطفاً على إحالة مجلس الأمن للوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية في قراره المرقم 1970 (2011).

منذ استعادة السيطرة على ترهونة في حزيران/ يونيو 2020، ظهرت على نحو متزايد الانتهاكات والتجاوزات المزعومة التي ارتكبتها كتيبة الكانيات، بما في ذلك أثناء ممارسة سيطرتها الفعلية على ترهونة وأثناء دمجها في حكومة الوفاق الوطني بصفتها اللواء السابع، ولاحقاً في الجيش الوطني الليبي بصفتها اللواء التاسع. وفي حين تم اتخاذ بعض التدابير للتحقيق في هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها، إلا أنه لم يكن لها تأثير دائم يُذكر من حيث تحقيق العدالة والكشف عن الحقيقة والمساءلة أو جبر الضرر لعدد كبير من الضحايا. كما لم تكن هناك عدالة أو مساءلة عن الجرائم المزعومة التي ارتكبتها حكومة الوفاق الوطني والعناصر المسلحة المتحالفة معها بعد انسحاب الجيش الوطني الليبي من ترهونة، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والقتل خارج نطاق القانون والتهجير القسري ونهب وتدمير الممتلكات.

1. <u>استجابة السلطات الليبية</u>

اتخذت السلطات الليبية بعض الخطوات الأولية للتحقيق في الجرائم المزعوم ارتكابها في ترهونة ومحاسبة الجناة عليها. ينبغي دعم هذه الجهود بشكل أكبر كجزء من عملية أوسع للعدالة الانتقالية والمصالحة يقودها الليبيون لضمان حق الضحايا على نحو فعال في معرفة الحقيقة ونيل العدالة وجبر الضرر وضمان عدم التكرار.

[37] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة"، 2011، الصفحات 22-25.

أ) المساءلة الجنائية

في 14 حزيران/ يونيو 2020، صرح النائب العام الليبي بأنه أصدر أوامر اعتقال بحق 110 أفراد على صلة بالجرائم المرتكبة في ترهونة. وفي 27 شباط/ فبراير 2021، أصدر المدعي العام العسكري أوامر اعتقال بحق ثلاثة أفراد ينتمون إلى الكانيات، على خلفية جرائم ارتكبت في ترهونة. وحتى حزيران/ يونيو 2023، لم يتم تنفيذ أي من الأحكام أو مذكرات الاعتقال، حيث فرّ العديد من الجناة المزعومين إلى مناطق في شرق وجنوب ليبيا تسيطر عليها مجموعات مسلحة تابعة للجيش الوطني الليبي حيث لا تتمتع السلطات المتمركزة في الغرب بأية قدرة عملية على تنفيذ أوامر الاعتقال أو قرارات المحاكم، أو حتى إلى دول أخرى، في حين تم لاحقاً إطلاق سراح بعض الذين تم القبض عليهم [38].

في 7 شباط/ فبراير 2022، أعلن النائب العام عن اعتقال عدد من الأفراد على خلفية الجرائم المرتكبة في ترهونة، وكذلك انتهاكات الكانيات التي حدثت في القره بوللي ومناطق أخرى بالقرب من طرابلس.

وفي 13 شباط/ فبراير 2022، أعلن جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب عن اعتقال مدير شرطة ترهونة السابق والمعروف بولائه للكانيات. وحتى اليوم، لم يتم رفع أي دعوى قضائية ضده. وفي شباط/ فبراير 2023، صدرت 40 مذكرة اعتقال بحق أفراد تابعين للكانيات من قبل المحكمة العسكرية في طرابلس، التي كانت لها في البداية ولاية قضائية على الجرائم المرتكبة في ترهونة قبل أن يتم نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم الجنائية المدنية. وحكمت على 16 شخصاً غيابياً بالإعدام وعلى 8 أفراد آخرين غيابياً بالسجن المؤبد فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة من قبل الكانيات، في ظروف تثير المخاوف بشأن المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة.

وفي أواخر عام 2020، تم تشكيل فريق ادعاء خاص من قبل النائب العام للنظر في الشكاوى المتعلقة بالعناصر المسلحة في ترهونة أمام المحاكم المدنية. وحتى يناير 2024، كان هذا الفريق يتألف من ثمانية مدعين عامين من أربع محاكم جنائية في طرابلس ومصراتة والخمس وترهونة. وقد أبلغ الفريق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في آذار/ مارس 2023 تلقيه 333 ملفاً،

[38] تنص المادة 358 من قانون الإجراءات الجزائية الليبي على ما يلي: "إذا تواجد المحكوم عليه غيابياً أو تم القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة، يبطل الحكم السابق تلقائياً سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو التعويض، وتعاد الدعوى أمام المحكمة من جديد".

تم إرسال 49 منها إلى المحاكم الجنائية. وتم احتجاز 39 شخصاً ممن صدرت بحقهم مذكرات اعتقال على ذمة المحاكمة في انتظار نتائج التحقيق، في حين بقي ما يقرب من 250 مذكرة اعتقال سارية المفعول[39].

وأفاد النائب العام في مؤتمر صحفي عقده بطرابلس في 3 كانون الثاني/ يناير 2024 بأن 51 متهماً ما زالوا على ذمة التحقيق، بينهم أجانب، لتورطهم في جرائم ارتكبت في ترهونة، كما تم إصدار 400 مذكرة اعتقال محلية بحق الجناة المشتبه بهم في قضايا المقابر الجماعية في ترهونة. وأضاف أيضاً بأنه تم القبض على ثمانية آخرين من المشتبه بهم في بنغازي من قبل الأجهزة الأمنية المختصة في الأسبوعين الأخيرين من كانون الأول/ ديسمبر 2023، وتم التحفظ عليهم تحت حراسة مكتب النائب العام[40]. وكان هؤلاء المشتبه بهم الثمانية مفقودين منذ مقتل محمد الكاني في بنغازي عام 2021. ومن بين الإخطارات الحمراء (أوامر القبض الدولية) التسعة الصادرة ضد المتهمين في مصر، ورد أن ستة منها أدت إلى حدوث اعتقالات[41]. ومع ذلك، تم إطلاق سراح المشتبه بهم بعد بضعة أيام. وتعتقد رابطة أهالي الضحايا أنهم بقوا في مصر، بينما يقال إن آخرين موجودون حالياً في تونس. ويتواجد آخرون في شرق ليبيا الخاضع لسيطرة الجيش الوطني الليبي حيث يصعب تنفيذ مذكرات الاعتقال الصادرة عن النائب العام في طرابلس.

وفي حين رحبت عائلات المفقودين، بما في ذلك ضحايا الاختفاء القسري، بالاعتقالات التي تمت، إلا أنهم اشتكوا من انعدام الشفافية والتواصل بشأن التقدم الذي أحرزته سلطات التحقيق والنيابة العامة. وقد طلبت رابطة عائلات الضحايا مراراً وتكراراً من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعوة دول الجوار للتعاون في اعتقال الجناة المزعومين. كما أبلغوا عن انعدام الثقة في نظام العدالة بسبب عدم وجود تدابير فعالة لحماية الشهود، وقد دعوا إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في حث السلطات على تنفيذ أوامر الاعتقال وتسريع المحاكمات وإجراء عملية تدقيق شاملة لاستبعاد الجناة المزعومين من المؤسسات الأمنية.

ب) تقصي الحقائق

عملاً بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 411 لسنة 2020 وتعديله وقرار وزارة العدل رقم 901 لسنة 2020، يتولى مركز الخبرة القضائية والبحوث ما يلي: "فتح المقابر الجماعية واستخراج رفات الضحايا وتحديد أماكنهم وتحديد أسباب الوفاة والتعرف على

[39] اجتماع مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة مع فريق الادعاء الخاص، آذار/ مارس 2023

[40] https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=298934

[41] المرجع ذاته

الضحايا وحفظ الجثث مجهولة الهوية مؤقتاً إلى حين التعرف عليها بالطرق والوسائل التي يبينها القانون". وكجزء من ولايته، يقوم مركز الخبرة القضائية والبحوث بعملية تحديد هوية ثانوية لتحديد الضحايا باستخدام "مصادر ثانوية"، مثل المتعلقات والندوب والأسنان.

وفي الوقت ذاته، فإن ولاية الهيئة العامة للبحث والتعرف عن المفقودين، التي أنشئت بموجب القانون رقم 1 لعام 2014، تكلفها باستخراج الجثث وتحديد هوية الأشخاص المفقودين والاتصال بالعائلات والمؤسسات ذات الصلة. وليس للهيئة ولاية التحقيق الجنائي بل إن هذا يقع على عاتق مركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل. ونتيجة لذلك، لا يمكن للهيئة أن تبدأ أعمال الحفر إلا بعد الحصول على تصريح من مكتب النائب العام، وتعمل بالتعاون الوثيق مع مكتب النائب العام بوزارة الصحة. وتقوم الهيئة بإجراء أعمال متعلقة بالحمض النووي في مرافق مخبرية بهدف التعرف على الجثث التي يتم استخراجها.

ولزيادة التنسيق بين الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين و مركز الخبرة القانونية والبحوث التابع لوزارة العدل، تم تشكيل لجنة الطب الشرعي، المعروفة باسم لجنة المقابر الجماعية، بموجب قرار رئيس الوزراء رقم 411 لسنة 2020 وقرار وزارة العدل رقم 901 لسنة 2020، وتعمل تحت إشراف مكتب النائب العام وتتألف اللجنة من ممثلين عن وزارة الصحة والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين ومركز الخبرة القانونية والبحوث التابع لوزارة العدل. وتتولى اللجنة مسؤولية استخراج الرفات البشري باستخدام أساليب الطب الشرعي وفقاً للبروتوكولات الدولية المعترف بها وتحديد سبب ووقت الوفاة وتحديد هوية الجثث باستخدام الأساليب الأولية والثانوية بما يتماشى مع نهج الإنتربول لتحديد هوية ضحايا الكوارث (DVI) ، وهو بروتوكول يُتبع لتحديد هوية ضحايا الكوارث. وتشمل أنشطتها فحص مكان الحادثة والإشراف على استخراج الجثث وحفظ الرفات البشري وفحص ما بعد الوفاة (تشريح الجثث) وفحص الطب الشرعي وتحليل البيانات وتحديد الهوية ومطابقة البيانات وتحديد سبب الوفاة وإصدار شهادات تحديد الهوية وإعداد تقارير الطب الشرعي المتكاملة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لزيادة التنسيق وتقليل المنافسة بين مختلف المؤسسات، إلا أن التحديات ما تزال تتسبب في إبطاء عملية الحفر وتحديد الهوية الجنائية للضحايا. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الهيئة العامة للبحث والتعرف على

المفقودين ومركز الخبرة القانونية والبحوث التابع لوزارة العدل يتعاملان مع عائلات الضحايا، إلا أنهما لا ينخرطان في إدارة المخصصات المقدمة لعائلات الضحايا، بما في ذلك التعويضات.

علاوة على ذلك، فإن كلاً من الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين و مركز الخبرة القانونية والبحوث التابع لوزارة العدل لا يمثل جسماً شاملاً لتقصي الحقائق مكلفاً بالتحقيق وكشف الحقيقة حول طبيعة وأسباب وظروف وأنماط وآثار الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في ترهونة بين عامي 2015 و2020. وقد طالب الضحايا مراراً وتكراراً خلال مقابلات أجريت معهم من قبل قسم حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بإنشاء مثل هذا الجسم أو الهيئة لتقصي الحقائق كي تقوم "بكشف حقيقة ما حدث وربط الأحداث ببعضها."

وأعرب الضحايا كذلك عن ضرورة تحديد المسؤوليات عن الانتهاكات والتجاوزات على المستوى المؤسسي الأوسع في ترهونة، بما في ذلك مسؤولية السلطات المحلية والمنظمات القبلية. وهناك شعور لدى الضحايا بأن عدة مؤسسات في ترهونة ساهمت في تعزيز *"الشعور بالإفلات من العقاب [الذي] شجع الكانيات على الاستمرار"*. كما أعرب أحد الشهود قائلاً: *"نحن بحاجة إلى سؤالهم عن دورهم، وكيف سمحوا بحدوث ذلك. ينبغي محاسبة جميع المسؤولين"*.

ج) جبر الضرر

منذ عام 2011، صدرت عدة قرارات في ليبيا لتعويض "الشهداء" وضحايا فترة الثورة الليبية، عادةً في شكل تعويض مالي. ولكن ضحايا ترهونة لم يستفيدوا حتى اليوم من هذه القرارات، حيث تعتمد فئات الأشخاص المستحقين للتعويض على فهم سياسي ضيق لماهية "المستفيدين". ومع ذلك، ففي عام 2021 وخلال زيارة إلى ترهونة، وعد رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، بإعلان ضحايا المقابر الجماعية في ترهونة "شهداء واجب"، مما يمنح استحقاقاً للأسر المتضررة للحصول على تعويض مالي.

وفي عام 2022، وسّع القرار رقم 9 نطاق فئة "الضحايا" الوارد في المراسيم والقوانين السابقة، بما في ذلك القانون رقم 2014/1 (أنظر الملحق)، ليشمل "جميع الشهداء والمعاقين المدنيين الذين استشهدوا أو أصيبوا بسبب القصف أو إطلاق النار أو الألغام

أو المتفجرات خلال السنوات الماضية"، مما يفتح الباب أمام إدراج ضحايا مقابر ترهونة الجماعية في هذه القائمة. ومع ذلك، أبلغ الضحايا وأسرهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بأنهم لم يحصلوا بعد على أي تعويضات، حيث لم يتم قط إصدار تفويض مالي لصرف هذه التعويضات، كما أن وزارة الشؤون الاجتماعية المكلفة بجمع الأسماء وبيانات الحسابات المصرفية لأسر الضحايا من أجل إصدار التعويضات لم تبدأ هذه العملية بعد. علاوة على ذلك، اعتبر المحاورون أن اللائحة التنفيذية للقرار 2022/9 محدودة مؤقتاً من حيث أنها لا تنطبق إلا على ضحايا الانتهاكات المرتكبة بعد 4 نيسان/ أبريل 2019، أي بالتزامن مع بدء هجوم الجيش الوطني الليبي على طرابلس، وأدى ذلك بالتالي إلى عدم إدراج ضحايا انتهاكات الكانيات المرتكبة بين عامي 2015 و2019.

وأعرب الضحايا والناجون الذين قابلتهم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان عن قلقهم من أن التعويضات وحدها كتدابير لا يمكن أن تحل محل التدابير الهادفة لتقصي الحقيقة والمساءلة الجنائية، أو أن تكون بديلاً عنها. وكما عبرت إحدى الناجيات التي قُتل ابنها على يد الكانيات قائلة: "ليس هناك ما يعوض الأم عن فقدان ابنها، ما أريده هو العدالة". وفي حين قبل الضحايا التعويض المالي كإجراء مناسب للتهجير القسري والأضرار التي لحقت بالممتلكات، فقد أبلغوا بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان أن التعويضات لن تكفي عن وفاة أحبائهم، لأنه "لن يعوضنا أي مبلغ على الإطلاق عما حصل لنا وما مررنا به". بالإضافة إلى ذلك، أعرب البعض عن مخاوفهم من أن قبول التعويضات قد يُنظر إليه على أنه تنازل عن حقوقهم الواضحة في التماس العدالة والمساءلة. ومع ذلك، رأى الضحايا أن تدابير جبر الضرر الرمزية، بما في ذلك تخليد الذكرى، مناسبة وضرورية، إلى جانب تدابير أخرى.

د) ضمانات عدم التكرار

وفي هذا السياق المتمثل في الإفلات من العقاب، سُمح للمقاتلين السابقين في كتيبة الكانيات بالاندماج مرة أخرى ضمن عناصر مسلحة في جميع أنحاء البلاد، سواء تحت قيادة قوات الجيش الوطني الليبي أو حكومة الوحدة الوطنية. وفي حين أفيد على نطاق واسع تواجدهم ضمن كتيبة طارق بن زياد ووحدات أخرى تابعة للجيش الوطني الليبي في بنغازي وسبها وسرت، فقد تشكل في كانون الثاني/ يناير 2024 كيان مسلح جديد في طرابلس تحت إمرة جهاز دعم الاستقرار، يضم أفراداً سابقين في كتيبة الكانيات كان النائب العام قد أصدر مذكرات اعتقال بحقهم. ويتبع جهاز دعم الاستقرار وزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية.

كما وردت أنباء عن وجود أعضاء سابقين في كتيبة الكانيات ضمن اللواء 444. وبينما يلزم إجراء مزيد من التحقيقات لمعرفة الدور المحدد لهؤلاء المقاتلين في جرائم المقابر الجماعية في ترهونة، إلا أن هذا يوضح تداعيات غياب المساءلة، وكذلك أهمية العدالة الانتقالية وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لضمان عدم تكرار الانتهاكات في ليبيا.

2. الاستجابة على المستوى الدولي

أ) جهود المساءلة

في 26 شباط/ فبراير 2011، أحال مجلس الأمن بالإجماع الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بموجب قراره رقم 1970 (2011)[42]. وجرت هذه الإحالة بعد قمع معمر القذافي للمحتجين المطالبين بالديمقراطية، وأقرت اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن الجرائم المدرجة في نظام روما الأساسي، والتي ارتُكبت على الأراضي الليبية أو من جانب رعاياها منذ 15 شباط/ فبراير 2011 وما بعدها[43].

وبتاريخ 17 أيار/ مايو 2021، ذكرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية آنذاك، فاتو بنسودا، أن أعضاء مكتبها سافروا إلى ليبيا وزاروا المقابر الجماعية في ترهونة. وبعد زيارته للمقابر الجماعية في ترهونة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، أطلع المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، مجلس الأمن على الوضع في ليبيا، مشيراً إلى أنه بصدد تقديم طلبات جديدة لإصدار أوامر اعتقال ذات صلة بالشأن الليبي إلى قضاة المحكمة الجنائية الدولية[44].

بالإضافة إلى ذلك، فإن بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، والتي كُلفت للفترة من حزيران/ يونيو 2020 إلى آذار/ مارس 2023 من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات في ليبيا منذ عام 2016،

---

[42] قرار مجلس الأمن رقم 1970 (2011).

[43] https://www.icc-cpi.int/libya

[44] بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لمجلس الأمن عن الوضع في ليبيا، إلحاقاً للقرار 1970 (2011)، على الرابط التالي: https://www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-karim-khan-kc-united-nations-security-council-situation-libya

قد نشرت عدة تقارير تتضمن نتائج حول الانتهاكات والجرائم التي ارتُكبت في ترهونة ومحيطها. ووجد فريق التحقيق في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في تموز/ يوليو 2022 أسباباً معقولة للاعتقاد بأن أفراد كتيبة الكانيات قد قاموا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك السجن والاختفاء القسري والقتل والتصفية الجسدية والتعذيب والاضطهاد. ورأى فريق التحقيق أن هذه الجرائم ارتُكبت كجزء من هجوم ممنهج واسع النطاق على من يُعتقد أنهم معارضين للكانيات وأقاربهم[45].

استجابة للتقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة في ترهونة، فرض عدد من الدول وإحدى المنظمات الإقليمية عقوبات على عناصر الكانيات وأفراد عائلة الكاني[46]. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، فرضت إحدى الدول تدابير ضد محمد الكاني وميليشيا الكانيات بسبب *"قتل مدنيين عُثر عليهم مؤخراً في مقابر جماعية عديدة في ترهونة، بالإضافة إلى التعذيب والاختفاء القسري وتهجير المدنيين[47]"*.

وعقب اكتشاف مواقع دفن جماعي في ترهونة، دعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في شراكة مع السلطات الليبية، وبشكل مستمر الجهات الفاعلة الوطنية والدولية إلى زيادة الدعم المنسق المقدم للسلطات الليبية لحفظ الأدلة وتحديد هوية الضحايا. كما واصلت البعثة ومكتب المفوضية السامية، بالتعاون مع جمعيات الضحايا وكذلك الضحايا وأسرهم، جمع المعلومات لتوضيح ملابسات وفاة الضحايا الذين تم العثور عليهم في المقابر الجماعية مع العمل المطّرد على تحديد هوياتهم.

ولتوسيع نطاق التنسيق بين الجهات المعنية الرئيسية، تم إنشاء برنامج مشترك بين بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لجمع كل من مركز الخبرة القضائية والبحوث وإدارات أخرى من وزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة الصحة والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين ومكتب النائب العام للعمل معاً على تأسيس نظام متناغم ومنسق لجمع الأدلة الجنائية وحفظها وتحليلها. ودعماً لهذه الأطراف، أجرت بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة

---

[45] بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "نتائج تفصيلية عن الوضع في ترهونة"، 1 تموز/ يوليو 2022، الفقرات 172،216.

[46] الخزانة الأمريكية، "فرض عقوبات على الميليشيا وقائدها فيما يتعلق بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في ليبيا"، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، على الرابط التالي https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm1192 :؛ و"المملكة المتحدة تفرض عقوبات على ميليشيا الكانيات الليبية وقادتها: بيان الوزير"، مكتب وزارة الخارجية، 13 أيار/ مايو 2021، على الرابط التالي: https://www.gov.uk/government/news/uk-sanctions-libyan-al-kaniyat-militia-and-its-leaders-ministers-statement. انظر أيضًا قرار مجلس الاتحاد الأوروبي (السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) 481/2021، 22 آذار/ مارس 2021، على الرابط التالي: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:32021D0481&from=EN

[47] أنظر الأمر التنفيذي 13818: https://home.treasury.gov/news/press-releases/sm1192

الحدودية تدريبات على الاكتشاف والحفر والأساليب الجراحية وغير الجراحية والطب الشرعي وتحديد الهوية عن طريق الأنثروبولوجيا، والتواصل، كما قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية تقنية رادار يمكن أن تساعد في استخراج المقابر الجماعية. بالإضافة إلى ذلك، عقدت بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية اجتماعًا دولياً للتنسيق التقني بشأن الطب الشرعي، بهدف زيادة التنسيق بين المنظمات الدولية التي تركز على المفقودين في ليبيا.

وتشارك المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية أيضاً في تعزيز المساءلة والعدالة في ترهونة من خلال دعم المنظمات المحلية في توثيق حالات الاختفاء القسري، بما في ذلك من خلال بناء القدرات على استخدام أدوات التوثيق والمناصرة لعرض القضايا أمام الآليات القضائية الوطنية والدولية. ففي آذار/ مارس 2022، تم إنشاء فريق خبراء ليبيين معني بالمفقودين والمغيبين لتعزيز التنسيق بين أصحاب الشأن المختصين، بدعم من اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين، مع ممثلين عن وزارة العدل ووزارة الداخلية والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين وخبراء ليبيين آخرين في مجالات الطب الشرعي والقضاء وإنفاذ القانون. ويركز فريق الخبراء على تعزيز قدرات الطب الشرعي لدى الأطراف المعنية ومكونات الإطار القانوني والمؤسسي في ليبيا. ومع ذلك، يستلزم الأمر المزيد من العمل المنسق لبناء القدرات والمساعدة الفنية لدعم عمليات البحث وتحديد الهوية بشكل فعال ودعم جهود المؤسسات الليبية للضغط من أجل تحقيق العدالة والمساءلة، بما في ذلك تزويد الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين ومركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل بموارد مادية إضافية لحفر القبور المتبقية وتدريب الموظفين على تقديم الدعم المرتبط بمعرفة تأثير الصدمة لأسر الضحايا وتعزيز أدوات حماية الضحايا والشهود وتبادل أفضل الممارسات في إدارة القضايا العديدة والحفاظ على الأدلة.

ب) تقديم الدعم للناجين والشهود

كما قامت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإحالة العديد من الشهود والناجين من الانتهاكات والتجاوزات التي ارتكبتها الكانيات إلى منظمات مقرها في تونس للحصول على الدعم النفسي والاجتماعي. ومع ذلك، هناك حاجة ماسة لزيادة الدعم والرعاية والخدمات المتخصصة للمدنيين المتضررين من العنف المرتكب من قبل الكانيات،

وخاصة للأطفال والنساء الذين شهدوا بشكل مباشر عمليات قتل وانتهاكات أخرى. وقد طالب الضحايا مراراً وتكراراً بتوفير الخدمات النفسية والاجتماعية، كجزء من عملية أوسع نطاقاً لجبر الضرر.

3) التحديات التي تواجه تحقيق المساءلة

على الرغم من الجهود المحلية والدولية لمعالجة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في ترهونة، ما تزال هناك تحديات كبيرة أمام تحقيق المساءلة.

هناك ضرورة لإجراء تحقيقات معمقة ومستقلة لتحديد المسؤولية الجنائية الفردية المحتملة لقادة حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي عن الجرائم، بما في ذلك الجرائم التي يحتمل أن تقع تحت طائلة القانون الدولي، والتي ارتكبها أفراد كتيبة الكانيات، بما فيها تلك التي ارتكبت بناء على أوامر من هؤلاء القادة أو نتيجة لعدم السيطرة بشكل صحيح على أفراد الكتيبة. وبالنظر إلى اتساع نطاق وطبيعة الانتهاكات التي ارتكبها الكانيات في ترهونة ضد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني مع إدماجها في حكومة الوفاق الوطني تحت اسم اللواء السابع، ثم لاحقاً في الجيش الوطني الليبي تحت اسم اللواء التاسع، فمن المرجح أن قادة الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني كانوا يعلمون أو كان يجب أن يكونوا على علم بهذه الانتهاكات.

ويدعي ضحايا قابلتهم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأنهم قد أبلغوا جهات عديدة عن انتهاكات وتجاوزات ارتكبتها كتيبة الكانيات بعد دمجها في حكومة الوفاق الوطني تحت اسم اللواء السابع. وفي رأيهم، كانت حكومة الوفاق الوطني على علم بالجرائم التي تُرتكب ضد سكان ترهونة لكنها تغاضت عنها، وذلك جزئياً بسبب ما يُعتقد أنه تحالفات سياسية لسكان ترهونة مع الجيش الوطني الليبي ودور كتيبة الكانيات في تأمين جنوب طرابلس. ورداً على الاتهامات بدعم وقيادة كتيبة الكانيات بشكل مباشر، أصدر الحرس الرئاسي بياناً في 28 آب/ أغسطس 2018 ينفي فيه أية صلة له باللواء السابع، مؤكداً بأنه قد تم حله بموجب القرار رقم 79 الصادر عن القائد العام لحكومة الوفاق الوطني في 2 شباط/ فبراير 2018، وأن اللواء السابع لم يرتدِ أية شارة عسكرية ولم يحمل أية أسلحة تابعة لحكومة الوفاق الوطني (أنظر الملحق رقم 2). وعلى الرغم من هذا البيان، لعبت كتيبة الكانيات دوراً محورياً في تفعيل غرفة عمليات أمن ترهونة حتى دخول الجيش الوطني الليبي إلى المدينة في نيسان/ أبريل 2019.

وفيما يتعلق بالفترة التي كانت فيها كتيبة الكانيات متحالفة مع الجيش الوطني الليبي ومنخرطة في صفوفه بصفتها اللواء التاسع، لعبت التنظيمات القبلية في ترهونة، بما في ذلك مجلس أعيان ترهونة والمجلس الأعلى للقبائل والمدن الليبية، دوراً فعالاً أيضاً في إدامة التحالف بين كتيبة الكانيات والجيش الوطني الليبي.

بناءً على ما تقدم ، من المنطقي الاستنتاج بأن العقبات أمام تحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها كتيبة الكانيات كانت كبيرة بصفة خاصة، وذلك بسبب اندماج كتيبة الكانيات في حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي في مراحل مختلفة من النزاع منذ عام 2015 حتى عام 2020، وبسبب مصالح حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي وقادتهما في تجنب المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبتها كتيبة الكانيات. ووفقاً لجمعيات الضحايا، شكل ذلك سبباً رئيسياً لاستمرار الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة في ترهونة، الأمر الذي جعل السكان يترددون في المشاركة في التحقيقات والإبلاغ عن الجرائم خوفاً من الانتقام.

ضعف قدرة النظام القضائي الليبي

ثمة أسباب أخرى لعدم تحقيق المساءلة في ترهونة تكمن في النظام القضائي الليبي نفسه والذي لم يقم منذ فترة الثورة عام 2011 بمقاضاة الأفراد عن الجرائم المرتبطة بها، بما في ذلك جرائم محتملة يعاقب عليها القانون الدولي. إن استمرار انعدام الأمن في البلاد وعدم توفير الحماية للعاملين في السلك القضائي وللشهود والضحايا، وعدم كفاية الإطار القانوني لملاحقة مرتكبي الجرائم بموجب القانون الدولي، كلها أسباب تفسر الحالة جزئياً. وواجه فريق الادعاء الخاص الذي تم تشكيله ضمن مكتب النائب العام للتحقيق في جرائم الكانيات تأخيراً بسبب الكم الهائل من القضايا، حيث أضيفت هذه المسؤوليات إلى مهامهم الاعتيادية الحالية[48]. وقد أفاد رئيس الادعاء العام بأن عدد القضايا التي تم تقديمها كان يفوق قدرة فريقه المحدودة، لا سيما وأن القضايا البالغ عددها 333 حتى الآن تتعلق بجرائم متعددة ومعقدة قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بإجمالي يزيد عن 1000 متهم[49].

وعلى هذا، فإن دعم فريق النيابة العامة في إدارة كم القضايا وتحديد الأولويات أمر ضروري للغاية. ويمكن أن تشمل الاعتبارات عند اعتماد استراتيجية تحديد الأولويات، من بين أمور اخرى، مدى خطورة الانتهاكات، بما في ذلك خطورة الجريمة ومسؤولية الجناة المزعومين؛ ومتابعة القضايا ذات الرمزية العالية التي تتناول أخطر الانتهاكات و/ أو تمثل مجمل الأضرار الواقعة عموماً؛ والاعتبارات السياسية والعملية، بما في ذلك توافر الأدلة والشهود وإمكانية القبض على الجناة والعوائق القانونية المحتملة أمام الملاحقة القضائية.

[48] اجتماع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع رئيس فريق الادعاء العام الخاص بشأن ترهونة، طرابلس، 21 آذار/ مارس 2023
[49] اجتماع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع رئيس فريق الادعاء العام الخاص بشأن ترهونة، طرابلس، 21 آذار/ مارس 2023

كما ذكر أعضاء السلطة القضائية في كل من المحاكم المدنية والعسكرية أيضاً بأنهم يفتقرون إلى الإطار القانوني الوطني وكذلك المعرفة المطلوبة للتحقيق في الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي، في حين كان عدم التنسيق بين وكلاء النيابة والكيانات الجنائية، وهي الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين ومركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل، سبباً في الحيلولة دون تحقيق التقدم الواجب. وقد طُلب كذلك تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات في المجالات التالية: أساليب بناء القضايا المتعلقة بالجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي، وأدوات إجراء المقابلات مع الشهود المعرضين للخطر كجزء من الممارسة التي تركز على الناجين، وتحليل أدلة الجرائم الجماعية لكشف الأنماط والدفع بالتحقيقات، بالإضافة إلى الرجوع إلى المعاهدات ذات الصلة بالمساعدة القضائية المتبادلة، ويشمل ذلك المعاهدات المتعلقة بالاعتقال والترحيل.

ولهذا تظل آفاق تحقيق العدالة لضحايا ترهونة قاتمة إذ يزيدها تعقيداً غياب عملية عدالة انتقالية شاملة قائمة على الحقوق وتركز على الضحايا في ليبيا. وقضية ترهونة، مع استمرار دوامات العنف والانتقام فيها، تُظهر أن الإفلات من العقاب على الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة وغياب عملية عدالة انتقالية يُعرّض ليبيا مباشرة لمزيد من عدم الاستقرار والعنف[50] .

عدم حماية الضحايا والشهود والمحققين

يشكل انعدام الحماية الفعالة للضحايا والشهود والمحققين في الجرائم عقبة رئيسية أخرى أمام تحقيق المساءلة في ترهونة. ففي ظل الإفلات العام من العقاب وانعدام الأمن وتعبئة المجموعات المسلحة في ليبيا، وفي غياب إطار قانوني شامل لحماية الشهود والضحايا، يتردد الضحايا والشهود في كثير من الأحيان في التقدم ببلاغ وتقديم الشكاوى. وأشار الضحايا الذين قابلتهم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً إلى أن محاميهم غالباً ما يتوقفون عن العمل في قضاياهم بعد بضعة أشهر، إما بسبب الخوف من الانتقام أو بسبب تكدس القضايا. وأكد أحد الضحايا خوفه من الإبلاغ عن القضايا في مركز الشرطة بسبب الوجود المستمر لأفراد تابعين للكانيات، مما يعرض الضحايا أنفسهم لخطر الاعتقال.

وعلى هذا، فإن هناك حاجة إلى نظام شامل لحماية الضحايا والشهود، بما في ذلك إجراءات السلامة لحماية الأفراد المعرضين للانتقام. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات عدم الكشف عن هوية الشهود والسماح بالإدلاء بشهادات وأجزاء من الإجراءات عن

[50] مذبحة سجن أبو سليم عام 1996، التي راح ضحيتها حوالي 1200 معتقل، مثال على ذلك. في كانون الأول/ ديسمبر 2020، تمت تبرئة جميع المتهمين في قضية أبو سليم بناءً على قانون السقوط بالتقادم. وفي تطور قانوني إيجابي في أيار/ مايو 2021، ألغت المحكمة العليا الليبية الحكم الذي نص على أن الجرائم ضد الإنسانية لا تخضع لقانون السقوط بالتقادم. وأمرت المحكمة العليا بإعادة المحاكمة. ثم في حزيران/ يونيو 2022، قضت المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها وأحالت القضية إلى القضاء العسكري. وبموجب القانون الليبي، سيتم النظر في الحكم من قبل المحكمة العليا. يشير الوقت الذي انقضى في الإجراءات دون تقييم جوهري للسلوك الأساسي إلى عدم القدرة أو عدم رغبة نظام العدالة الجنائية الليبي في مقاضاة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي شباط/ فبراير 2023، تمت تبرئة محمد منصور، أحد المتهمين في قضية أبو سليم، لأسباب إجرائية وأطلق سراحه من السجن.

طريق الوسائل الإلكترونية أو غيرها، واستخدام أسماء مستعارة. كما ينبغي اعتماد تدابير الحماية المحددة والدعم النفسي الاجتماعي للضحايا والشهود الضعفاء، بما في ذلك الأطفال.

كما يمثل انعدام الأمن أيضاً قضية إشكالية بالنسبة للعاملين في القضاء وموظفي الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين ومركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل، خاصة عند تأمين مواقع المقابر الجماعية في ترهونة لأغراض الحفر. وفي بعض الأحيان، أفادت الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين استعانتها بجهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب لهذا الغرض، مما قد يؤثر على نزاهة التحقيقات حيث ورد أن بعض الأعضاء السابقين في كتيبة الكانيات قد أعيد دمجهم في جهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب (قوة الردع سابقاً)، مما يثير مسائل تتعلق بأسس العناية الواجبة، بما في ذلك للمنظمات الدولية التي تدعم الهيئة العامة للبحث والتعرف عن المفقودين. كما إن مشاركة القوات الأمنية في تأمين مواقع المقابر الجماعية تؤثر على آفاق تحقيق العدالة، حيث يمكن أن تعيق التوترات بين اللواء 444 وجهاز الردع لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب عملية الحفر.

غياب التنسيق والتعاون بين أجهزة التحقيق الليبية

يكمن جزء من التحدي في استخراج وتحديد هويات الجثث المستخرجة من المقابر الجماعية في ترهونة في وجود هيئتين وطنيتين رئيسيتين، هما الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين ومركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل، واللتان تتداخل مهامهما في بعض الأحيان كما هو موضح أعلاه. وأدت صعوبات تحديد هوية الرفات البشري إلى إبطاء مسار العدالة، حتى مع ما أبلغت عنه مجموعات الضحايا من عدم التنسيق بين هاتين الهيئتين.

ويفتقر مركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل إلى الأموال والموارد مقارنة بالهيئة العامة للبحث والتعرف عن المفقودين، مما خلق بعض التوترات بين الهيئتين وتسبب في تأخير عملية تحديد هوية الضحايا، حيث يزعم مركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل بأن الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين تتعدى على اختصاصاته. كما أن عدم التواصل الفعال حال دون تسجيل بعض العائلات لقضاياها وتقديم عينات الحمض النووي. وسيبقى هذا الأمر يشكل تحدياً مع تزايد الحاجة إلى القيام بأعمال حفر بحثاً عن المزيد من المقابر الجماعية حول ترهونة، بما في ذلك في المنطقة التي يشار إليها باسم "مثلث الموت" والمناطق التي حددتها بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا في تقريرها الصادر في تموز/ يوليو 2022 بشأن الوضع في

ترهونة[51]. ووفقاً لبعثة تقصي الحقائق، قامت كتيبة الكانيات بإعدام حوالي 271 شخصاً، بيد إن عدد المختفين والمقتولين قد يقترب من 500–600 شخصاً[52].

ويعدّ إنشاء لجنة المقابر الجماعية (لجنة الطب الشرعي) خطوة إيجابية لزيادة التنسيق بين الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين ومركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لضمان جمع كافة المواد الجنائية وحفظها وفقاً للمعايير والبروتوكولات الدولية واستخدامها كأدلة في الإجراءات الجنائية، وكذلك للتمكين من تحديد هوية جميع المفقودين. وقد اشتكى الضحايا في كثير من الأحيان من البطء الشديد لعملية الحفر، بينما أعلنت الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين بأنها تفتقر إلى الموارد البشرية والدعم النفسي والاجتماعي حتى لأعضاء الفريق التابع لها. وقد ذكر أحد الضحايا ما يلي:

"لقد قدمنا لهم معلومات عن المقابر الجماعية في مثلث الموت، ولم يفتحوها حتى الآن... التعرف على الجثث يستغرق وقتاً طويلاً، حتى عندما نقدم جميع المعلومات والتفاصيل".

- إفادة أحد المشاركين في جلسات المشاورات مع الضحايا في منطقة جنزور، والتي أجرتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

ويعتبر التواصل الفعّال أمراً أساسياً لعملية تحديد هوية الضحايا، حيث تحتاج العائلات إلى أن تثق بنزاهة الهيئات الجنائية بما يكفي لتزويدهم بعينات الحمض النووي. ويمكن تسهيل هذا التواصل من خلال عملية إشراف الضحايا على الطب الشرعي الأنثروبولوجي، مع اتخاذ إجراءات تُشرك بنشاط وتُمكن عائلات المختفين والمفقودين من المشاركة في عملية استخراج الجثث، وتُبقي العائلات على اطلاع، وتدعم الممارسات اللائقة للدفن والتي تحفظ كرامة الإنسان.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين ومركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل هما هيئتان متخصصتان في الطب الشرعي حصراً. وفي حين تلعب كلا المؤسستين دوراً حيوياً، فإنه لا يمكنهما أن تحلا محل آليات

[51] بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "نتائج تفصيلية حول الوضع في ترهونة"، 1 تموز/ يوليو 2022، الفقرة 143
[52] بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، "نتائج تفصيلية حول الوضع في ترهونة"، 1 تموز/ يوليو 2022، الفقرة 54

كشف الحقيقية المكلفة بمهمة الكشف الكامل عن حقيقة ما حدث في ترهونة وتحديد الأسباب الجذرية والمسؤولين عنها والاستماع إلى آراء الضحايا ومطالبهم والتوصية باتخاذ اجراءات ملموسة لمنع تكرار هذه الانتهاكات والتجاوزات.

التحديات التي تواجه تنفيذ مذكرات الاعتقال الليبية الداخلية والدولية

كما أشير سابقاً، لا يمكن تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن مكتب النائب العام في طرابلس بحق المشتبه بهم من الكانيات والذين يقيمون الآن في شرق وجنوب ليبيا، وذلك بسبب سيطرة الجيش الوطني الليبي ومجموعات مسلحة أخرى على هذه المناطق. علاوة على ذلك، لا يوجد تعاون حتى الآن من الدول المجاورة فيما يتعلق باعتقال المشتبه بهم المزعومين على الرغم من التقدم البطيء الذي أبلغ عنه النائب العام في مؤتمره الصحفي الذي عقد في كانون الثاني/ يناير 2024. وتنشط أسر الضحايا في المطالبة بالتعاون الدولي كي يتسنى جلب المشتبه بهم من الذين صدرت بحقهم مذكرات توقيف للمثول أمام المحكمة في ليبيا أو تسليمهم إلى دول ثالثة لها ولاية قضائية. إن التعاون الوثيق بين الدول أمر أساسي لضمان نجاح تسليم المشتبه بهم ومحاكمتهم في الخارج، عند الاقتضاء.

منطقة مشروع الربط في ترهونة و المستخدمة كمكب للنفايات، بالقرب من إحدى المقابر الجماعية التي تم العثور عليها في المدينة © بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ثامناً. الاستنتاجات

على مدار أكثر من ثماني سنوات، ارتكب أفراد كتيبة الكانيات انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان كما هو موضح في هذا التقرير، وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك خلال فترة سيطرتها الفعلية على ترهونة من عام 2015 إلى عام 2020 وخلال اندماجها الرسمي في حكومة الوفاق الوطني بصفة اللواء السابع، ثم لاحقاً في الجيش الوطني الليبي بصفة اللواء التاسع.

وبناءً على معلومات تم التحقق من صحتها ومتسقة مع نتائج بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن ليبيا، لدى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان مسوغات معقولة للاعتقاد بأن الأفعال التي ارتكبها الكانيات خلال هذه الفترة ترقى إلى جرائم وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القتل غير القانوني والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والإخفاء القسري والاختطاف والتعذيب وسوء المعاملة وتدمير الممتلكات والنزوح القسري. وهناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن الكانيات ارتكبوا هذه الانتهاكات والتجاوزات، والتي قد يرقى بعضها إلى جرائم يعاقب عليها القانون الدولي، كجزء من حملة تهدف إلى اضطهاد وإسكات المعارضين ومن يُنظر إليهم على أنهم منتقدون ومعارضون، وإلى الحفاظ على السيطرة الفعلية على ترهونة والمناطق المحيطة بها. ويشمل ذلك الفترة التي تم فيها دمج الكانيات رسمياً في حكومة الوفاق الوطني، حيث لعبت دوراً رئيسياً في السيطرة على البوابة الجنوبية لطرابلس، ثم لاحقاً في الجيش الوطني الليبي أثناء استخدامه لترهونة كقاعدة لشن عمليته العسكرية ضد حكومة الوفاق الوطني في طرابلس.

وبناءً على الطبيعة الممنهجة للانتهاكات واسعة النطاق التي ارتكبها الكانيات أثناء دمجهم في هذه القوات، ترى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي على الأرجح كانا يعلمان بارتكاب مثل هذه الأعمال، أو كان يتعين عليهما معرفة ذلك. ونتيجة لذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التحقيقات لتحديد ما إذا كان يمكن إثبات مسؤولية القيادات ضمن الجهتين عن الجرائم المحتملة التي يعاقب عليها القانون الدولي والتي يُزعم أن كتيبة الكانيات قد ارتكبتها. إن التحقيق وملاحقة المسؤولين عن ذلك سيسهمان بشكل كبير في إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب في ليبيا عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وهناك أيضاً أسباب معقولة للاعتقاد بأنه بعد انسحاب الجيش الوطني الليبي والكانيات من ترهونة في حزيران/ يونيو 2020، ارتكبت قوات "بركان الغضب" التابعة لحكومة الوفاق الوطني، بما في ذلك قوة حماية ترهونة وعناصر مسلحة أخرى متحالفة معها، انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ضد مقاتلي الجيش الوطني الليبي والكانيات وسكان ترهونة المدنيين، ويشمل ذلك أعمال متعددة من الإخفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة والقتل غير القانوني والنهب وتدمير الممتلكات.

وعلى الرغم من التوثيق الجيد لانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات وانتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتُكبت في ترهونة حيث تكشف المقابر الجماعية عن حجم العنف المستخدم، إلا أن الجناة ما يزالون دون عقاب وما يزال تحقيق العدالة للضحايا الذين لا حصر لهم بعيد المنال. لذا، ينبغي على الآليات الوطنية والدولية أن تضاعف من جهودها في سبيل تحقيق الحقيقة والعدالة والمساءلة وضمان جبر الضرر للضحايا بشكل فعال وسريع وحماية الضحايا والشهود واتخاذ مجموعة واسعة من التدابير المصاحبة التي تعالج الأسباب الجذرية للعنف وبالتالي تساهم في منع وقوع المزيد من الانتهاكات.

إن ترك الأسباب الجذرية ودوافع الصراع دون معالجة، ومن بينها تاريخ ترهونة من التهميش الذي يعود جزئياً إلى ولائها التاريخي المتصور لنظام القذافي السابق والتوترات بين أكثر من 60 قبيلة وعشيرة في المدينة، سيكون بمثابة الوقود الذي يؤجج دورات مسمومة من العنف والانتقام بين المجتمعات المحلية. وفي ليبيا ما بعد الثورة، ما يزال إرث ترهونة من الولاء للنظام السابق، بالإضافة إلى التنافس القبلي والصراعات على السلطة، من العوامل التي تزيد من حدة الصراع والعنف وعدم الاستقرار، الأمر الذي يثير التنافس على السيطرة والموارد. ويعمل وجود الجناة المعروفين بارتكاب انتهاكات وتجاوزات ضد حقوق الإنسان في مؤسسات الأمن والحكم المحلي على تقويض قدرة هذه المؤسسات على إدارة الحكم بشكل متزايد، وذلك من خلال التشكيك في نزاهتها وشرعيتها، وهو ما يؤدي إلى تعميق الانقسامات بين الأطراف ويخاطر بإنشاء كيانات موازية.

وينبغي على جميع جهود المصالحة، مثل التي يقودها حالياً المجلس الرئاسي الليبي وغيره من الكيانات، أن تضع معالجة مظالم الضحايا في صميم عملها. ولا يمكن لأي عملية مصالحة، أياً كان تصورها، أن تكون على حساب تحقيق المساءلة والعدالة للضحايا. إن التعامل مع إرث انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات الماضية لإنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا

أمر ضروري أيضاً لتحقيق عملية مصالحة وطنية شاملة قائمة على الحقوق وتركز على الضحايا وتستند إلى مبادئ العدالة الانتقالية. لذا فإن المصالحة تستلزم معرفة بالوقائع والإقرار بالتجارب والاعتراف بالمسؤوليات وجبر الضرر وضمانات عدم تكرار الانتهاكات.

إن الانتهاكات والتجاوزات التي تم توثيقها في هذا التقرير تبين المخاطر والمسؤوليات المرتبطة باستمرار الإفلات من العقاب وإضفاء الشرعية والدعم على العناصر المسلحة المعروفة بارتكابها انتهاكات وتجاوزات. إن الحالة في ليبيا، حيث العناصر المسلحة التي تم إضفاء الشرعية عليها في الكثير من الحالات وحيث تعمل هذه تحت ستار هذه الشرعية، ومع ذلك ترتكب انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني دون عقاب، تبرز الحاجة الملحة لإصلاح قطاع الأمن الذي يبني مؤسسات يكون فيها جميع الأفراد مسؤولين عن أفعالهم، ويعملون ضمن نطاق القانون، ويحمون حقوق الإنسان. إن تحقيق العدالة لضحايا تلك الانتهاكات والتجاوزات والجرائم المحتملة التي يعاقب عليها القانون الدولي والتي ارتُكبت في ترهونة هو واجب أخلاقي وقانوني لضمان عدم تكرارها مرة أخرى، ولتسهيل الانتقال إلى دولة ليبية أكثر سلمية واستقراراً وديمقراطية.

تاسعاً. التوصيات

على السلطات الليبية اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ التزاماتها القانونية الدولية والمحلية بشكل عملي، وبذل جهود شاملة تركز على الضحايا وتستند إلى الحقوق لمعالجة الانتهاكات والتجاوزات التي ارتُكبت في ترهونة كجزء من عمليات وطنية للعدالة الانتقالية والمصالحة. وبالنظر إلى حجم الانتهاكات التي ارتُكبت في ترهونة، لن يكون من الممكن تحقيق مصالحة مستدامة وذات مغزى في غياب العدالة والحقيقة، وبدون تقديم جبر للضرر وكذلك ضمانات بعدم تكرار الانتهاكات. وقد أكد الضحايا على ضرورة أن تشمل أي مناقشة حول المصالحة على المستوى الوطني أو المحلي أسر الضحايا وأن تكون مدعومة بآليات محلية.

توصيات إلى السلطات الليبية

المساءلة

- ضمان إجراء تحقيقات سريعة وفعالة وغير متحيزة وشفافة ودقيقة بشأن جميع المزاعم بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وذلك من أجل محاسبة الجناة المزعومين، بمن فيهم أي من أفراد كتيبة الكانيات أو الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني والعناصر المسلحة التابعة لها، وذلك وفقاً للمعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة.
- تعزيز قدرات فريق الادعاء الخاص التابع لمكتب النائب العام والنيابة العسكرية، للتصدي الفعال للجرائم التي ارتُكبت في ترهونة، بما في ذلك التقليل من القضايا المتكدسة وتخفيف العبء الملقى على عاتق الفريق فيما يتعلق بمهامه الاعتيادية، وبناء القدرات، وتقديم المساعدة الفنية في مجال إدارة حجم القضايا وتحديد الأولويات والتحقيق في المقابر الجماعية.
- إنشاء وتنفيذ نظام شامل لحماية الضحايا والشهود، بما في ذلك من خلال سنّ قانون لحماية الضحايا والشهود والسلطات القضائية والمحققين، وتنفيذ إجراءات أمنية لحماية الأفراد المعرضين للانتقام، وإنشاء آلية اتصال لاطلاع الضحايا والعائلات وممثليهم القانونيين بانتظام على التقدم المحرز فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات القضائية.
- تعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لدعم تحقيقاتها بشأن الوضع في ليبيا، بما في ذلك من خلال تسهيل الزيارات وتبادل المعلومات وتنفيذ مذكرات التوقيف ذات الصلة.
- التأكد من أن أية عملية مصالحة وطنية أو قانون للعدالة الانتقالية لا يسمح بالعفو عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت في ليبيا، والاعتراف بالأهمية المحورية للضحايا وإشراكهم باستمرار في جميع مراحل وضع وتنفيذ أي قانون أو عملية مصالحة.

كشف الحقيقة

- دعم المبادرات التي تهدف إلى كشف الحقائق عن الجرائم التي ارتُكبت في ترهونة كجزء من عمليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الشاملة.
- ضمان التنسيق والتعاون الفعالين بين الهيئات الفنية المكلفة بحفر المقابر الجماعية في ترهونة والتحقيق فيها، وكذلك السلطات الأخرى التي يلزم تعاونها لكي تكون أعمال الحفر والتحقيق فعالة وشاملة وسريعة. ويشمل ذلك تعزيز عمل لجنة المقابر الجماعية وتوضيح واجبات ومسؤوليات مركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل، والهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين.
- دعم عمليات البحث المستمر على المقابر الجماعية وحفرها واستخراج الجثث وتحديد هوياتها، وذلك من خلال إنشاء عمليات مبسطة للحفر والتحقيق والاستخراج والتحليل وتحديد الهوية، ودعم عملية طب شرعي يقودها الضحايا، مع إتاحة المعلومات حول عمليات البحث والتعرف للمجتمعات المحلية ومجموعات الضحايا.
- توفير موارد إضافية ومساعدة فنية للهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين في مجالات الدعم النفسي الاجتماعي والتواصل وبناء الثقة، من أجل تشجيع المزيد من عمليات تسجيل الحالات وتحليل عينات الحمض النووي.
- إنشاء آلية وطنية لتوضيح حالات الاختفاء القسري أو الحالات التي ترتقي للاختفاء القسري، والاحتفاظ بقاعدة بيانات شاملة للأشخاص المفقودين والمغيبين، وتعزيز الحوار والتنسيق والتعاون بين هذه الآلية، ومجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بحالات الاختفاء القسري أو اللاطوعي، والعائلات وممثليهم.

جبر الضرر

- ضمان سرعة صرف التعويضات من خلال اللائحة التنفيذية الصادرة بموجب القرار رقم (9) لسنة (2022) والذي ينص على تنفيذ تعهد حكومة الوحدة الوطنية السابق بإعلان ضحايا انتهاكات الكانيات شهداء وطنيين، وتوسيع نطاق تلك اللائحة لتسري على الانتهاكات المرتكبة في ترهونة طوال فترة السيطرة الفعلية للكانيات على المدينة

من (2015) إلى (2020)، وكذلك بعد دخول القوات المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني في حزيران/ يونيو 2020.

- وضع تشريع وطني لمواءمة مختلف المراسيم والقرارات المتعلقة بجبر الضرر وإنشاء برنامج وطني شامل له، بما في ذلك التعويضات المالية وغيرها من سبل الانتصاف المادية والرمزية للضحايا وأسرهم، وذلك بالتشاور مع مجموعات الضحايا. وينبغي أن يكون جبر الضرر مراعياً للنوع الاجتماعي ومتاحاً للجميع ويعترف بالضرر الذي لحق بالضحايا، ولا ينبغي أن تكون بديلاً عن عمليات الوصول للحقيقة وتحقيق العدالة.
- إنشاء مراكز "المحطة الواحدة" في ترهونة وغيرها من المناطق المتضررة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تقوم بتقديم خدمات شاملة للضحايا وأسرهم، ويشمل ذلك المساعدة القانونية والدعم الإداري والعقلي والنفسي–الاجتماعي وإعادة التأهيل البدني وخدمات الدعم أو الإحالة لضمان الحصول على جبر الضرر، من جملة أمور أخرى، بما في ذلك التعويضات المالية والوثائق والسكن.
- الاستجابة لمطالب الضحايا بمشاريع لتخليد الذكرى، ويشمل ذلك تحديد يوم لإحياء الذكرى وتسمية الأماكن العامة وتحويل أماكن الاحتجاز السابقة إلى متاحف أو أماكن تذكارية.

ضمانات عدم التكرار

- إجراء عملية تدقيق كاملة وشاملة لجميع مسؤولي الدولة، ولا سيما أفراد قوات الأمن، كجزء من إصلاح شامل لقطاع الأمن والإدارة في جميع أرجاء البلاد، للتأكد من عدم تورط الأفراد في ارتكاب أي انتهاك أو إساءة للقانون الدولي الإنساني أو قانون حقوق الإنسان أو انتهاك القانون الدولي الإنساني أو غيرها من الأنشطة الإجرامية الخطيرة.
- التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

- تعديل قانون العقوبات والتشريعات الجنائية المحلية ذات الصلة، بما في ذلك لغرض تجريم الاختفاء القسري والتعذيب على النحو الواجب، وتجريم السلوك الذي يرقى إلى مستوى الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي، وضمان حماية الضحايا والشهود بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- تزويد المجلس البلدي ترهونة بالموارد اللازمة لتمكينه من تقديم الخدمات العامة بشكل شامل، بما في ذلك إنشاء صندوق لإعادة الإعمار، ومشاريع زراعية وصناعية المحلية وتقديم الدعم للشركات الصغيرة والشباب.

<u>توصيات للدول والمجتمع الدولي</u>

- دعم السلطات الليبية في تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات لجميع الهيئات ذات الصلة.
- دعم تحقيق المساءلة الجنائية ومكافحة الإفلات من العقاب على التعذيب والجرائم المحتملة التي يعاقب عليها القانون الدولي من خلال تبني إجراءات جنائية وطنية قائمة على المبادئ المقبولة للولاية القضائية الإقليمية والعالمية حسب الاقتضاء[53].
- التعاون في المسائل الجنائية المتعلقة بملاحقة الجناة المزعوم ارتكابهم لجرائم محتملة يعاقب عليها القانون الدولي في ترهونة، بما في ذلك عن طريق تسليم المتهمين لمقاضاتهم في دول ثالثة، وتعزيز التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لدعم تحقيقاتها بشأن الوضع في ليبيا، ويشمل ذلك ما يتعلق بدعم تنفيذ مذكرات التوقيف.
- استجابة لانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة، قد يكون من المناسب النظر في اتخاذ إجراءات مستهدفة ضد الأفراد الذين تم تحديدهم بشكل موثوق على أنهم مرتكبون للانتهاكات، وذلك كجزء من مجموعة أوسع من تدابير المساءلة. ويتعين أن يلتزم أي فرض للعقوبات التزاماً صارماً بالقانون الدولي، بما يضمن العدالة والإجراءات القانونية الواجبة والوصول إلى مراجعة فعالة للقضايا ووسائل الانتصاف. ويتعين أن يخضع تنفيذ أي إجراءات قسرية لتقييمات

[53] انظر المادتين (4) و(5) من "المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني"، 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 147/60.

منتظمة لتقييم أثرها الفعلي على حقوق الإنسان. وينبغي أن تكون لهذه التدابير حدود زمنية محددة ويصاحبها ضمانات مناسبة لحقوق الإنسان، مثل تقييم الآثار والرصد المستقل.

ملحق – القرارات والوثائق ذات الصلة

الحكومة الليبية المؤقتة

ديوان رئاسة الوزراء

قرار مجلس الوزراء
رقم (857) لسنة 2013 ميلادي
بإنشاء غرفة للعمليات الأمنية المشتركة
بمدينة ترهونة

مجلس الوزراء ،

- **بعد** الإطلاع على الإعلان الدستوري وتعديلاته .
- **وعلى** القانون رقم (40) لسنة 1974ميلادي ، بشأن الخدمة في القوات المسلحة وتعديلاته .
- **وعلى** القانون رقم (10) لسنة 1992ميلادي ، بشأن إصدار قانون الأمن والشرطة .
- **وعلى** القانون رقم (11) لسنة 2012ميلادي ، بتقرير بعض الأحكام في شأن صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي .
- **وعلى** قرار المؤتمر الوطني العام رقم (10) لسنة 2012 ميلادي ، في شأن منح الثقة للحكومة المؤقتة .
- **وعلى** قرار مجلس الوزراء رقم (644) لسنة 2013 ميلادي، بشأن تعديل قراره رقم (345) لسنة 2013 ميلادي ، بتفويض رئيسه في اختصاصاته .

"قـــــــــــرر"

مادة (1)

تنشأ غرفة أمنية تسمى " **غرفة العمليات الأمنية المشتركة** " للحفاظ على الأمن بمنطقة ترهونة والمناطق المحيطة بها تتبع لرئاسة الأركان العامة وتعمل تحت إشراف رئيس الأركان .

مادة (2)

تشكل غرفة العمليات المشار إليها في المادة السابقة برئاسة ضابط بالجيش لا تقل رتبته عن عقيد ومساعدا له من أحد الضباط يصدر **بتكليفهما** قرار من رئيس مجلس الوزراء وتضم مندوبين عن الجهات التي يحددها رئيس الغرفة **ويصدر** بها قرار من مجلس الوزراء .

مادة (3)

تتولى غرفة العمليات الأمنية المشتركة ممارسة المهام التي تضعها الغرفة من خلال **التنسيق** بين كافة مكوناتها .

ويكون للغرفة في سبيل أداء مهامها ما يلي :-

أ. الحق في استخدام كافة الوسائل الفنية والتقنية التي تراها لازمة لأداء مهامها وعلى جميع الجهات الأمنية ذات العلاقة بعمل الغرفة اتخاذ الإجراءات العاجلة بما يمكن الغرفة من تحقيق أهدافها ذات الطابع الأمني .

ب. التنسيق مع الوزارات والجهات العامة بما يكفل أداء الغرفة لمهامها على الوجه المطلوب ووفقا للبرنامج الذي تعده الغرفة بالخصوص .

ج. التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني وأعيان ووجهاء المناطق المستهدفة وطلب معوناتهم وادماجهم في الخطة الأمنية بما يتناسب وطبيعة هذه المهام وبما يحد من الافراط في استعمال القوة حفاظا على الأرواح والممتلكات .

د. تشكيل فريق إعلامي بالغرفة مهمته توثيق الإختراقات التي يتم ضبطها في الحال كما يكون لها ناطق إعلامي للتواصل مع وسائل الإعلام لتوضيح مهام الخطة الأمنية وأهدافها .

هـ. للغرفة حق الاستعانة بمن ترى لزوم الاستعانة به تنفيذا لمهامها .

مادة (4)

يخضع منتسبو الغرفة من الناحية الفنية لإشراف رئيس الغرفة ومساعده .

مادة (5)

تتولى كل جهة يتبعها منتسبو الغرفة دفع المرتبات وسائر العلاوات والمزايا المالية والمكافآت لمنتسبيها كل فيما يخصه ـ وفقا للتشريعات النافذة .

مادة (6)

يكون للغرفة حدود إدارية تعمل في نطاقها يتم تحديدها من قبل رئاسة الأركان العامة كما يكون لها عدد من التقسيمات التنظيمية يصدر بتحديدها قرار من رئيس الغرفة .

مادة (7)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه ، وينشر في الجريدة الرسمية .

مجلس الوزراء

صدر في : 26 / صفر / 1435 هجري
الموافق : 29 / 12 / 2013 ميلادي

(ع. أبو عائشة)

القرارات

Go to website

قرار مجلس الوزراء رقم 857 لسنة 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني العام السابق بإنشاء غرفة عمليات أمن ترهونة

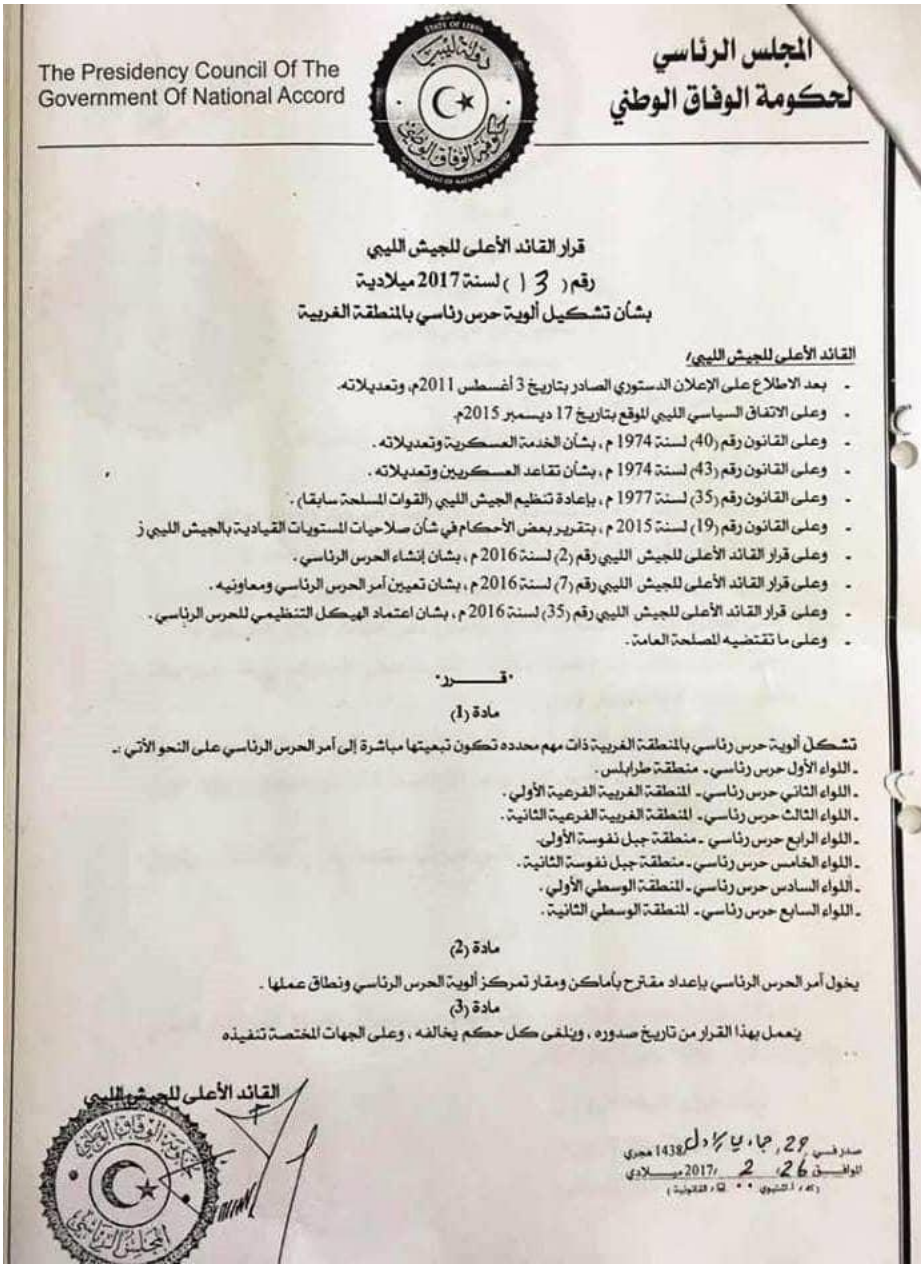

المجلس الرئاسي
لحكومة الوفاق الوطني

The Presidency Council Of The
Government Of National Accord

قرار القائد الأعلى للجيش الليبي
رقم (13) لسنة 2017 ميلادية
بشأن تشكيل ألوية حرس رئاسي بالمنطقة الغربية

القائد الأعلى للجيش الليبي/

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 أغسطس 2011م، وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015م.
- وعلى القانون رقم (40) لسنة 1974 م، بشأن الخدمة العسكرية وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (43) لسنة 1974 م، بشأن تقاعد العسكريين وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (35) لسنة 1977 م، بإعادة تنظيم الجيش الليبي (القوات المسلحة سابقا).
- وعلى القانون رقم (19) لسنة 2015 م، بتقرير بعض الأحكام في شأن صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي ز
- وعلى قرار القائد الأعلى للجيش الليبي رقم (2) لسنة 2016 م، بشان إنشاء الحرس الرئاسي.
- وعلى قرار القائد الأعلى للجيش الليبي رقم (7) لسنة 2016 م، بشان تعيين آمر الحرس الرئاسي ومعاونيه.
- وعلى قرار القائد الأعلى للجيش الليبي رقم (35) لسنة 2016 م، بشان اعتماد الهيكل التنظيمي للحرس الرئاسي.
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

"قـــــرر"

مادة (1)

تشكل ألوية حرس رئاسي بالمنطقة الغربية ذات مهم محدده تكون تبعيتها مباشرة إلى آمر الحرس الرئاسي على النحو الآتي :-
- اللواء الأول حرس رئاسي- منطقة طرابلس.
- اللواء الثاني حرس رئاسي- المنطقة الغربية الفرعية الأولى.
- اللواء الثالث حرس رئاسي- المنطقة الغربية الفرعية الثانية.
- اللواء الرابع حرس رئاسي - منطقة جبل نفوسة الأولى.
- اللواء الخامس حرس رئاسي- منطقة جبل نفوسة الثانية.
- اللواء السادس حرس رئاسي- المنطقة الوسطى الأولى.
- اللواء السابع حرس رئاسي- المنطقة الوسطى الثانية.

مادة (2)

يخول آمر الحرس الرئاسي بإعداد مقترح بأماكن ومقار تمركز ألوية الحرس الرئاسي ونطاق عملها.

مادة (3)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى كل حكم يخالفه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه

القائد الأعلى للجيش الليبي

صدر في 29 / جمادى الأول / 1438 هجري
الموافق 26 / 2 / 2017 / ميلادي
(14 / الشهر / 5 / القانونية)

القرار رقم (13) لسنة 2017 الصادر عن حكومة الوفاق الوطني بإنشاء اللواء السابع بالحرس الرئاسي

صحيفة المرصد الليبية

ليبيا
رئاسة الأركان العامة
وزارة الدفاع
مكتب الوزير

التاريخ 1438/03/09 هجري
الموافق 2017/02/07 ميلادي
الرقم الإشاري: و د /

القرارات

قرار وزير الدفاع رقم (149) لسنة 2017 م

بشـــأن إنشاء لـواء مشاة

وزير الدفاع

بعد الاطلاع على:-

- الاعلان الدستوري لثورة 17 فبراير وتعديلاته
- واستنادا الي الصلاحيات المقررة بالقوانين والقرارات:-
- قانون (40) لسنة 1974م بشأن الخدمة بالجيش الليبي وتعديلاته.
- قانون (19) لسنة 2015 م بشأن صلاحيات المستويات القيادية بالجيش.
- قرار (12) لسنة 2016 م بشأن منح تفويض مهام وزير الدفاع.
- وبالاطلاع على ما عرضه رئيس الأركان العامة بمقترح مدير ادارة العمليات بالجيش.

قـــــرر

مادة (1)

يُنشأ بموجب هذا القرار لواء مشاة تحت اسم " اللواء السابع مستقل " يتبع رئاسة الأركان العامة مباشرة ، وتتمركز قيادته بمعسكر الكتيبة العاشرة مشاة بمنطقة سوق الخميس مسيحل.

مادة (2)

يضم اللواء تحت قيادته (الكتيبة العاشرة مشاة - الكتيبة 113 مشاة – الكتيبة 311 مدفعية) .

مادة (3)

يعين 14710 عقيد ركن/ محمد أحمد البشير هادي آمراً للواء السابع مستقل.

مادة (4)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه كل فيما يخصه.

المهدي ابراهيم الجرغني

﴿وزير الدفـــــاع﴾

صدر بتاريخ 2017/02/07 م

قرار وزارة الدفاع رقم (149) لسنة 2017 بتشكيل اللواء السابع

المجلس الرئاسي
لحكومة الوفاق الوطني
الحرس الرئاسي

الموضوع: بشأن بيان
التاريـــخ:
الموافـــق: 2018/08/28م

بسم الله الرحمن الرحيم

(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)

توضيحا لادعاءات تبعية اللواء السابع مشاة للحرس الرئاسي

بداية نعلن أسفنا وانزعاجنا وقلقنا ونحن نتابع تطورات وتبعات العدوان على العاصمة طرابلس وتعريض أمنها وحياة وممتلكات المواطنين للخطر وترويع الآمنين بذرائع وحجج واهية .

ونؤكد للجميع تبعيتنا لحكومة الوفاق الوطني وانحيازنا التام لخياراتها الوطنية ودعمنا للعملية السلمية والتعايش السلمي والجهود الرامية لبسط الأمن والاستقرار ومباركتنا لكل مسعى خير لرأب الصدع ووأد الفتن ونشر السلام وبناء الدولة ورقيها وتقدمها .

وإننا إذ نؤكد على التزامنا التام بتعهداتنا وفقا للقيم والمضامين المهنية العسكرية النظامية واحترامنا للعهود والمواثيق الدولية ولحقوق الإنسان ونطمن كل المواطنين والمسؤولين وكل من وضع ثقته في أبناء هذه المؤسسة العسكرية بأننا لن نخذل بلادنا ولن نكون شوكة في خاصرة الحكومة وإننا بحكم القانون وقرار الإنشاء نتحمل مسؤولية وطنية أخلاقية سنلتزم بها كما نطمن شركاؤنا في تأمين طرابلس من كافة المكونات الأمنية والعسكرية بأننا مددا وسندا لجهودهم الوطنية

أما فيما يتعلق بما نُشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي حول تبعية اللواء السابع مشاة للحرس الرئاسي فإننا نجدد التأكيد بنفي تبعيته إلينا وفقا للحقائق التالية:

اللواء السابع مشاة تشكل بموجب القرار رقم (149) بتاريخ 2017/02/07م الصادر عن وزير الدفاع وتعيين آمرا له وقد تم حله بموجب قرار القائد الأعلى للجيش الليبي رقم (79) بتاريخ 2018/04/02م وعليه فهو لا يتبع الحرس الرئاسي أساسا كما أن شعاره وملصقاته لا تمت بأي صلة للحرس الرئاسي.ونفيد بأن القرار رقم (13) لسنة 2017م والذي يتم تداوله

عبر وسائط التواصل الاجتماعي والصادر عن القائد الأعلى للجيش الليبي ينص على تشكيل عددا من الألوية تتبع الحرس الرئاسي ومن ضمنها اللواء السابع بالمنطقة الوسطى الثانية

وتم حل هذه الألوية بتاريخ 2018/02/11م بموجب القرار رقم (20) لسنة 2018م والصادر عن القائد الأعلى للجيش الليبي علما بان هذا اللواء لم يتم تكوينه أو تسليحه ولا يمتلك أسلحة من أي نوع ضمن ملاكه.

ختاما

فان الحرس الرئاسي لا يتحمل مسؤولية ما يُنشر في وسائط التواصل الاجتماعي إلا عن طريق صفحته الرسمية عبر شبكة التواصل الاجتماعي أو الموقع الالكتروني الرسمي للحرس الرئاسي

مجددا فإننا نستنكر وندين العدوان المسلح على طرابلس ونجدد تمسكنا بالثوابت الوطنية والتزامنا بتنفيذ التعليمات والأوامر الصادرة عن القائد الأعلى للجيش الليبي وان محاولات شق الصف وبث الفرقة بين الحرس الرئاسي والمكونات الأمنية والعسكرية في طرابلس لن تُفلح ولن يُكتب لها النجاح فنحن في الحرس الرئاسي حريصون أشد الحرص على رص الصفوف وتوحيد الجهود.

حفظ الله ليبيا

الحرس الرئاسي

حُرر بتاريخ 28 أغسطس 2018م

بيان الحرس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني يوم 28 آب/ أغسطس 2018 ينفي ارتباطه باللواء السابع